



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
المعهد العالي للقضاء
السياسة الشرعية
شعبة الأنظمة
موازي

أحكام الاستثمار السياحي

دراسة مقارنة

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في السياسة الشرعية

إعداد :

طارق بن عبد العزيز بن أحمد أبالخير

المرشد :

أ.د/ رضا متولي وهدان

العام الجامعي

١٤٣٣-١٤٣٤ هـ



المقدمة :

: ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قَالَ تَعَالَى: ﴾

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ صَدَقَ اللَّهُ ﴾^(١) ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قَالَ تَعَالَى: ﴾ ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ

الرَّحِيمِ قَالَ تَعَالَى: ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ صَدَقَ ﴾^(١) ﴿ الْفُرْقَانِ الشَّعْرَاءِ

الْبُرْجِ الْقَصْرِ الْعَبْكَوْتِ الْيُوفِ الْقِثْمَانِ السَّبْأَةِ الْأَجْدَانِ

سَبْأٍ قَطْرٍ بَيْنَ الصَّافَاتِ حَيْثُ الْمُرْتَضِ عَظْمٍ فَصَلَّتِ الشُّورَى الْخُرْفَةَ الدُّجَانِ

الْبَنَاتِ الْأَحْقَفِ مُحَمَّدًا

الْبَنَاتِ الْمَخْرَجَاتِ ﴿^(١) .^(١)

:

()

()

()

()

() .

[]

:

[أحكام الاستثمار السياحي – دراسة مقارنة] .

:

أهمية الموضوع :

-

-

-

-

-

-

-

أسباب اختيار الموضوع :

-

-

-

-

-

-

-

-

مشكلة الدراسة :

()

تساؤلات الدراسة :

:

الدراسات السابقة :

:

:

-

.

:

/

.

.

:

-

منهج البحث :

:

:

-

.

-

-

·

-

.

-

.

-

.

-

.

-

.

-

.

-

.

-

.

-

.

·

·

·

·

. -
-

. -
-

:
:

. { } -
() -
" " -
:

تقسيمات البحث :

:

المقدمة : وتشتمل على ما يلي :

-
-
-
-
-
-
-
-
-

خطة البحث :

تتكون خطة البحث من تمهيد ، وفصلين ، وخاتمة :

التمهيد : التعريف بمصطلحات العنوان ، ويشتمل على أربعة مباحث :

المبحث الأول : مفهوم الاستثمار .

المبحث الثاني : مفهوم السياحة .

المبحث الثالث : مفهوم أحكام الاستثمار السياحي باعتباره اسماً مركباً .

المبحث الرابع : أهمية الاستثمار السياحي في المملكة .

الفصل الأول :

أحكام الاستثمار السياحي في الفقه الإسلامي ،

ويشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : حكم الاستثمار السياحي وأدلة مشروعيته ، ويشتمل على

ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : حكم الاستثمار السياحي .

المطلب الثاني : موقف الفقه الإسلامي من الاستثمار السياحي .

المطلب الثالث : الأدلة الشرعية على مشروعية الاستثمار السياحي.

المبحث الثاني : ضوابط الاستثمار السياحي، ويشتمل على خمسة مطالب :

المطلب الأول : اعتقاد الملكية المطلقة لله تعالى .

المطلب الثاني : ملكية الإنسان المقيدة للمال .

المطلب الثالث : الإيمان بمبدأ الاستخلاف في الأرض .

المطلب الرابع : موافقة الاستثمار السياحي للفقه الإسلامي .

المطلب الخامس : الإيمان بحرية المنافسة .

المبحث الثالث : التزامات الاستثمار السياحي ، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول : الالتزام بمبدأ الصدق .

المطلب الثاني : الالتزام بمبدأ الأمانة .

المطلب الثالث : الالتزام بالوفاء .

المطلب الرابع : الالتزام بالعدل .

الفصل الثاني :

أحكام الاستثمار السياحي في النظام ،

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول :

خصائص الاستثمار السياحي ، وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : تبعيته لهيئة مستقلة .

المطلب الثاني : توافق الاستثمار السياحي مع الشريعة الإسلامية .

المطلب الثالث : اعتبار الأماكن المستثمرة سياحياً مصونة بحكم النظام .

المطلب الرابع : وجود ميزانية مستقلة له .

المبحث الثاني :

مجالات الاستثمار السياحي ، ويشتمل على خمسة مطالب :

المطلب الأول : الإيواء السياحي .

المطلب الثاني : وكالات السياحة والسفر .

المطلب الثالث : تنظيم الرحلات السياحية .

المطلب الرابع : الإرشاد السياحي .

المطلب الخامس : المشاركة الاستثمارية المؤقتة .

الخاتمة : وتشتمل على ما يلي :

أبرز النتائج والتوصيات .

الفهارس : وتشتمل على ما يلي :

١- فهرس الآيات القرآنية .

٢- فهرس الأحاديث النبوية والآثار .

٣- فهرس الأعلام .

٤- فهرس المصادر والمراجع .

٥- فهرس الموضوعات .

التمهيد

ويتكون من المباحث الآتية :

المبحث الأول : مفهوم الاستثمار .

المبحث الثاني : مفهوم السياحة .

المبحث الثالث : مفهوم الاستثمار السياحي باعتباره اسماً مركباً .

المبحث الرابع : أهمية الاستثمار السياحي في المملكة العربية

السعودية .

المبحث الأول مفهوم الاستثمار

تعريف الاستثمار في اللغة :

الاستثمار في اللغة مصدر للفعل (استثمر) الدال على طلب الفعل ، واستثمار على وزن استفعال ، واستثمر أي : طلب الثمرة ، لأن السين والتاء إذا زيدتا في أول الفعل أفادتتا الطلب ، كاستخرج واستعمل ، والاستثمار : هو طلب الحصول على الثمرة^(١) .

قال ابن فارس^(٢) : الثمر أصل واحد ، وهو شيء يتولد عن شيء متجمعاً ، ثم يُحمل عليه غيره استعاره .. وثمر الرجل ماله : أي أحسن القيام عليه ، ويقال في الدعاء : ثمر الله ماله أي زاده ونماه^(٣) .

()

]

[

()

()

وجاء في المعجم الوسيط^(١): أثمر الشيء : أتى بنتيجته ، واستثمر المال : ثمره ، والاستثمار : استخدام الأموال في الإنتاج ، إما مباشرة بشراء الآلات والمواد الأولية ، وإما بطريق غير مباشر كالسندات .
ونلخص ما سبق إلى : أن الاستثمار في اللغة : هو طلب الثمر ، واستثمار المال : هو طلب ثمره الذي هو نماؤه ونتاجه وربحه .

تعريف الاستثمار في الاصطلاح :

الاستثمار في اصطلاح علماء الاقتصاد :

عُرف الاستثمار بأنه " التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي ، وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي " ^(٢) .

كما عُرف الاستثمار بـ " الإنفاق على شراء أو تكوين الأصول الإنتاجية الجديدة ، وعلى زيادة المخزون " ^(٣) .

وعُرف أيضاً بأنه " الجهد الذي يبذله الإنسان لتنمية المال وزيادته بالكشف عن الثروات الطبيعية المتاحة، واستغلال المستكشف منها استغلالاً أمثل " ^(٤) .

كما عُرف بـ " استغلال المال بقصد الحصول على دخل " ^(٥) .

()

/ ()

/ ()

/ ()

()

وبالنظر إلى التعريفات التي ذكرها الاقتصاديون في تعريف الاستثمار نرى أن هناك تبايناً في الاعتبارات التي انطلقوا منها لتعريف الاستثمار ، فالبعض عرفه باعتبار النتيجة والثمرة ، والبعض الآخر عرفه باعتبار العملية التي تسبق الحصول على النتيجة .

ويمكن أن نلخص معنى الاستثمار من التعريفات السابقة بأنه : كل جهد أو عمل من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج ونماء رأس المال .

الاستثمار في اصطلاح الفقهاء :

لم يرد استعمال لفظ (الاستثمار) عند الفقهاء المسلمين إلا نادراً كذكر شيخ الإسلام ابن تيمية^(١) له في سياق استدلاله على جواز المعاملة في الثمار

حيث جاء : (إكراء الشجر للاستثمار يجري مجرى إكراء الأرض من للازدراع ، واستئجار الظئر للرضاع)^(٢) ، وكذكر الغزالي^(٣) له :

(القطب الثالث : كيفية استثمار الأحكام من مثمرات الأصول)^(٤) ، فمصطلح الاستثمار بهذا اللفظ حديث النشأة نسبياً ، منه قول الإمام

()

].

.[

()

()

()

].

.[

()

المرغيناني^(١) (إذا خالط المضارب مال المضاربة بماله ، أو مال غيره لاستثمارها ، فلا يدخل ذلك تحت مطلق عقد المضاربة)^(٢) .

ولكن وُجد استعمال الفقهاء لمصطلحات قريبة من مصطلح الاستثمار ويحمل نفس المعنى ، فوجد مصطلح التثمير ويعنون به : العمل في المال لتتميته وإصلاحه ، كما جاء في تفسير قوله تعالى ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

^(٣) ، قالوا [معناه : تثمير أموالهم والتنزه عن أكلها لمن وليها خيراً]^(٤) ، وما ذكره الباجي المالكي^(٥) في شرح حديث النهي عن إضاعة المال : [يحتمل أن يريد بتضييعه ترك تثميره وحفظه ..]^(٦) ، ووجد مصطلح الكسب و الاكتساب وهما الأكثر استخداماً ، كونه من ألفاظ الكتاب والسنة ، كقوله

تعالى ﴿ الْأَعْرَابُ الْأَمْثَالُ الْيَوْثُ يُؤْتِيهِمْ هُوَ يُؤْتِيهِمُ الرَّحْمَنُ إِنَّهُمُ كَفُورُونَ ﴾^(٧) ، وكقوله صلى الله عليه وسلم : (من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب ، ولا يقبل الله إلا الطيب ، وإن الله يتقبلها بيمينه ثم يربها لصاحبه كما يربي أحدكم فلوه

()

[.

[.

()

() .

()

()

()

[.

] .

()

() .

()

حتى تكون مثل الجبل) (١)، وكقوله صلى الله عليه وسلم: (إن أولادكم من أطيّب كسبكم ، فكلوا من كسب أولادكم) (٢)، وقد استخدم الفقهاء مصطلح الاكتساب كثيراً بهذا المعنى ، وعقدوا فصولاً في كتبهم بعنوان الكسب ، بل إن منهم من صنف كتاباً مستقلاً بعنوان الكسب كالفقيه محمد بن الحسن الشيباني (٣).

كما وُجد مصطلح الاستنماء ويقصد به عملية طلب الحصول على نماء المال ، كقول الكاساني (٤) في الشركة (.. هذه العقود شرعت لمصالح العباد وحاجتهم إلى استنماء المال متحققة) (٥)، كما وجد مصطلح التنمية التي هي : العملية التي يقام بها للحصول على نماء المال ، و النماء الذي يقصد به الثمرة أو النتيجة لعملية التنمية ، كقول ابن قدامة (٦) في سياق الحديث عن

()

()

()

]

.[

()

]

.[

()

()

]

.[

مشروعية المساقاة : (ولأنه عقدٌ على جزءٍ من نماء المال فكان جائزاً كالمضاربة ، أو عقد على المال بجزء من نمائه أشبه بالمضاربة)^(١) .
وكذا مصطلح الاسترباح ويقصد به : عملية طلب الحصول على الربح كذلك ، لأن السين والتاء تدلان على الطلب ، كما ذكره المرغيناني في حديثه عن عقد المضاربة : (والمقصود منه الاسترباح ولا يتحصل إلا بالتجارة)^(٢) .

ومما تقدم يتضح أن علماء المسلمين قد سبقوا إلى تناول موضوع الاستثمار بمصطلحه و بالألفاظِ مختلفة من تمييز واستنماء وكسب وغيرها ، ولكن ما يجمع هذه الألفاظ والمصطلحات أنها تفيد معنى واحد هو : طلب الحصول على المال ونمائه وزيادته .

()

()

المبحث الثاني

مفهوم السياحة

تعريف السياحة في اللغة :

جاء في مقاييس اللغة : السين والياء والحاء أصل واحد صحيح يدل على استمرار الشيء ، وساح الماء يسيح سيحاً وسياحاً إذا جرى على وجه الأرض ، والسياحة الضرب في الأرض، والتنقل من مكان إلى آخر ، ويقال للرجل ساح في الأرض يسيح سيحاً إذا ذهب^(١).

وفي المعجم الوسيط : والسائح : المتنقل في البلاد للتنزه أو الاستطلاع والبحث والكشف ونحو ذلك ، وجمعه : سياح ، والسياحة : التنقل من بلد إلى بلد طلباً للتنزه أو الاستطلاع والكشف^(٢).

جاء في لسان العرب : السيح : الماء الظاهر الجاري على وجه الأرض ، وجمعه سيوح ، والسياحة : الذهاب في الأرض للعبادة والترهب ، ولذلك سمي عيسى ابن مريم بالمسيح^(٣).

()

..

()

..

()

.

كما استخدم لفظ السياحة مجازاً في المسيح وهو الرجل الكثير السياحة ،
وبه سمي عليه السلام ، كما تصح تسميته للدجال^(١) .

وقد جاءت مادة ساح في القرآن الكريم في عدة مواضع ، ومن ذلك قوله
تعالى : ﴿ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ ﴾^(٢) .

يقول الإمام الطبري^(٣) رحمه الله تعالى في تفسيره : يعني فسيروا في
الأرض مقبلين غير مدبرين ، آمنين غير خائفين^(٤) .
ومما خلال النظر في المدلول اللغوي لكلمة السياحة يتضح أن لها عدة
معانٍ من أبرزها :

- التنقل في الأرض للتنزه والاستكشاف ونحوه .
- وتكون بمعنى التنقل للعبادة .
- وتكون بمعنى الاتساع .
- وتكون أيضاً بمعنى الجريان .

()

() .()

()

[] .

()

والمعنى المراد به في هذا البحث هو : التنقل لأجل الاستكشاف والتنزه والبحث ، والسياحة بهذا المعنى تطورت بحيث أصبحت تتسع لكثير من أغراض السفر المتعددة في العصر الحاضر .

تعريف السياحة في الاصطلاح :

المفهوم الشرعي للسياحة :

من خلال النظر إلى لفظ السياحة في الكتاب والسنة يتبين أن لها عدة معاني ، منها ما يأتي :

- **الصيام :** كما في قوله تعالى : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِسْمِ

اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قَالَ تَعَالَى : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمِ

﴿ ، وكما في قول الله تعالى ﴿ الْقَضَائِنَ الْعُنُكُونَ الْبُرُوقَ لِقَمَاتِكَ رَبِّ الْعَالَمِينَ

الْإِحْتِبَاتِ سُبْحَانَكَ وَبَيْنَ الصَّافَاتِ مِنْهُ الرِّيشَ عَظْمًا فَضَلَّتْ الشُّبُورُ الْخُرُوقَ

الْإِحْتِبَاتِ ﴿ ، وكذا في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم

() ()

() ()

السائحون هم الصائمون () . وبهذا قال ابن مسعود () وابن عباس ()

وسعيد بن جبير ()

والحسن البصري () وغيرهم () .

- **الجهاد** : حيث فسر بعض المفسرين لفظ السائحون في قوله تعالى :
)

(بأن المراد به المجاهدون () ، وروي أن رجلاً استأذن رسول الله

()

..

()

] []:

.[

()

= :

[]=

.[]

()

]

.[

()

.[]

()

[]

.[]

[]

..

()

صلى الله عليه وسلم بالسياحة فقال : (سياحة أمتي الجهاد في سبيل الله)
()

- الأمان : كما في قوله تعالى ﴿ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ ﴾

﴿ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾^() حيث فسر بعض أهل العلم

السياحة في هذه الآية بأنها الأمان، أي سيروا آمنين^().

- السير في الأرض : كما في قوله تعالى ﴿ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ حيث أن المراد

بها هو السير في الأرض .

قال ابن حجر^() : فسيحوا : فسيروا^()، وقال الإمام الشوكاني^() : هذا أمر

منه سبحانه بالسياحة بعد الإخبار بتلك البراءة ، والسياسة : السير^() .

- الهجرة : كقول بعض المفسرين في قوله تعالى (السائحون) بأنهم :

المهاجرون ، وفي قوله تعالى (السائحات) بأنهن المهاجرات^() .

()

() .()

()

()

[

.[

()

..

()

()

()

..

()

وبهذا يمكن أن نحصل من مجموع هذه المعاني على خلاصة جامعة
لمعنى السياحة في الشريعة الإسلامية بأنها : التبديل من وضعٍ إلى آخر أو
التغير والانتقال من حال إلى حال .

المفهوم المعاصر للسياحة :

وردت تعريفات عديدة ومتنوعة للسياحة المعاصرة ، وذلك يعود إلى
اختلاف وتنوع الدوافع السياحية ، فمنها دوافع دينية ، ومنها دوافع معرفية
واستكشافية ، ومنها حب الاستطلاع والترفيه وغيرها ، وبالنظر إلى
التعريفات المعاصرة لمصطلح السياحة نجد أنها تنطلق من الزاوية التي
يتناولها المُعرِّف فمنهم من تناول **الأبعاد الجغرافية** ، ومنهم من عرفها
بالفترة الزمنية كتعريف هيئة الأمم المتحدة للسياحة بأنها : نشاط ينتقل من
خلاله الفرد من مئة ميل بعيداً عن مسكنه ، بشرط مكوثه ليلة فأكثر .

ومنهم من تناول **الغرض من السياحة** ، مثل التنزه والاستجمام ، كتعريف
الألماني جوبير فرويلر للسياحة بأنها : ظاهرة من ظواهر عصرنا تنبثق
من الحاجة إلى تغيير الهواء ، وإلى مولد الإحساس بالبهجة والمتعة من
الإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة^() .

ومنهم من تناول **المقاصد الاقتصادية** ، كتعريف شرانن هوفن بأنها :
التفاعلات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن وصول زوار
إلى إقليم أو دولة ، بعيداً عن موطنهم الأصلي ، والتي توفر لهم الخدمات
التي يحتاجونها وتشبع رغباتهم المختلفة طوال فترة إقامتهم^() .

()

()

ويمكن التوصل إلى أن السياحة في هذا المفهوم : عبارة عن رحلة تبدأ بالمنزل وتنتهي إليه ، ويتم من خلالها زيارة عدة أماكن^(١) .

المبحث الثالث الاستثمار السياحي

تعريف الاستثمار السياحي باعتباره اسماً مركباً :

بعد استعراض التعريفات الخاصة بالاستثمار والتعريفات الخاصة بالسياحة، نأتي هنا إلى تعريف الاستثمار السياحي باعتباره اسماً مركباً ، ويقصد بهذا المحور توفير رؤوس الأموال وتوجيهها إلى إقامة مشروعات سياحية في جانب العرض السياحي كالمنتجعات والقرى السياحية .. وغيرها ، أو في جانب الطلب السياحي كالمعارض وشركات التسويق والترويج والإعلام وغيرها ، أو في جانبي الطلب والعرض كما في شركات ووكالات السفر والسياحة التي تتعامل مع الطرفين ، ولا تقتصر

رؤوس الأموال العاملة في مجال السياحة على رؤوس الأموال الوطنية ، وإنما ينضم إليها رأس المال الأجنبي من خارج الدولة .

ويعتبر الاستثمار السياحي جزءاً من الاستثمارات الإجمالية للدول، وهو ما يُخصّص من رؤوس الأموال لتمويل مشاريع القطاع السياحي ، حيث يعد الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة التي تتيح فرصاً استثمارية قادرة على المنافسة في سوق السياحة العالمية، ذلك أن رواج صناعة السياحة يؤثر بشكل مباشر على اقتصاديات الدول، ونموّ الصناعات والأنشطة المرتبطة بها.

والاستثمارات السياحية شأنها شأن أيّ نشاط استثماري في قطاعات أخرى تبحث عن ركيزتين أساسيتين لمباشرة نشاطها في أيّ مكان، وتتمثلان في الضمانات والحوافز، كتوفير الاستقرار الذي يشكل مناخاً ملائماً للاستثمار في جانب السياحة ، إلى جانب محفزات عديدة أهمها القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار المحلي والأجنبي، وتوافر بنية تحتية ملائمة، وانتشار وعي سياحي بين مختلف شرائح المجتمع^() .

وبهذا عُرّف الاستثمار السياحي بأنه : سلسلة من المصروفات، تعقبها سلسلة من الإيرادات في فترات زمنية متعاقبة بتخصيص جانب من الموارد المتاحة في استخدامات سياحية^() .

كما عرف بـ : مقدرة المنشآت والفعاليات السياحية على توليد الربح المتناسب مع معدل العائد المرغوب على مستوى الاقتصاد الكلي للدولة^() .

()

()

()

كما عرفت المنظمة العالمية للاستثمار بـ : التنمية التي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضييفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل ، فهي القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة^() .

ومن خلال النظر فيما سبق ، يمكن تعريف الاستثمار السياحي بأنه : النشاط الذي تقوم به المؤسسات و المنشآت السياحية ، لتحقيق أهداف معينة من خلال نظريتي العرض والطلب .

وأقصد به كل جهد تقوم به أي شخصية اعتبارية من مؤسسات أو منشآت في المجال السياحي ، وذلك لتحقيق أهداف لها ، سواء ربحية أو إنتاجية أو تنموية أو غيرها ، وتكون من خلال ما يمكن أن تعرضه تلك المؤسسات أو المنشآت السياحية من مغريات ووسائل جذب سياحية ، أو من خلال الميول و الدوافع والرغبات الشخصية بالإضافة إلى المؤثرات الاجتماعية .

المبحث الرابع

أهمية الاستثمار السياحي في المملكة العربية السعودية

تعتبر السياحة إحدى الظواهر الهامة في القرن الحادي والعشرين ، ولذا سمي هذا القرن بـ (قرن السياحة) ، حيث شوهد أن القطاع السياحي أخذ ينمو نمواً سريعاً في الفترة الأخيرة في مختلف أرجاء المعمورة ، وذلك نتيجة للتوسع الحضاري ، والتطور الصناعي ، وسهولة السفر وزيادة وسائله ، وارتفاع مستويات المعيشة ، حيث أن الإنفاق السياحي العالمي حقق رقماً يزيد عن الإنفاق للتسلح ، وحقق أكبر حصيلة بعد حصيلة البترول .

وتتجلى أهمية الاستثمار السياحي فيما يأتي :

أهمية سياسية /

يعد الاستثمار السياحي أداة للتواصل مع المجتمع الدولي وتعزيز فرص السلام والتفاهم من حيث تأثيرها في تعزيز سبل التواصل الإنساني وتحقيق التفاهم والتجاوب بين المملكة وغيرها من الدول المختلفة .
كما أن له الدور البارز في تكوين الروابط السياسية المتينة بين المملكة وما جاورها من الدول^(١) ، كاستثمار أحد تجار الخليج العربي تجارته في مجال السياحة في المملكة العربية السعودية ، أو العكس .
و تتضح الأهمية في التفاعل الإنساني والتعايش الاجتماعي الصحيح بين كافة طبقات المجتمع بعقائدهم المختلفة وعرقياتهم المتنوعة^(٢) ، حيث يستثمر أحد رجال الأعمال في المنطقة الشمالية تجارته في قطاع السياحة في المنطقة الجنوبية مثلاً .

أهمية دينية /

تبرز أهمية الاستثمار السياحي دينياً في انتشار دين الإسلام في كافة أرجاء المعمورة ، إذا استثمرها تجار السياحة في الدعوة إلى دين الله - - وكشف الغشاوة التي أحدثتها الحضارة المادية المعاصرة وظن بسببها كثيراً من الجهلة أن دين الإسلام هو سبب للتخلف والجهل ، ولكن ما

أهمية اجتماعية /

يعتبر الاستثمار السياحي جزء من التنمية الاجتماعية ، وبالتالي بالتنمية الشاملة ، والاستثمار في النشاط السياحي يؤدي إلى دفع عجلة التنمية الاجتماعية ، ويهدف إلى تحقيق قدر من التوازن الاجتماعي حيث تتقارب الطبقات الاجتماعية نتيجة لزيادة دخول الأفراد في القطاع السياحي ، كما يعتبر من أسباب الرقي الحضاري في الارتقاء بالقيم الحضارية والمعالم السياحية بها ، وإنشاء معالم حضارية جديدة كي تظهر الدولة بالمظهر اللائق كدولة سياحية ، لها وزنها العالمي ، كما تهدف إلى تحقيق قدر كبير من التفاعل الاجتماعي وزيادة العلاقات الاجتماعية من خلال معاملة السائحين من مختلف الجنسيات ومن ثم إمكانيات استمرار رحلات العودة . ونجاح الاستثمار السياحي لا يزال يعتمد على تقويم التأثيرات الاجتماعية والثقافية ، نتيجة الاتصال بين المجتمعات ، فتختلف درجة تقبل المجتمع المضيف للسائحين من حيث المكان والزمان ، كما تختلف قدرة وإمكانيات المكان المقصود وسكانه على الامتصاص الطبيعي والنفسي دون الإخلال بالأنشطة السياحية المحلية (١) .

إن مدى تأثير التنمية أو الاستثمارات السياحية على البناء الاجتماعي ينطلق من ثلاث محاور ، السائح ، والمجتمع المضيف ، والعلاقة المتبادلة بينهما ، فالسائح من حيث طبيعته ، جنسيته ، ديانته ، قوميته ، مقوماته الشخصية والنفسية ، أبعاده السياسية ، اهتماماته ، احتياجاته ، واتجاهاته التي تؤثر إلى حد كبير في طبيعة التفاعل والاتصال الثقافي مع المجتمع المضيف ،

والاتصال له تأثير خلق أنماط سلوكية جديدة ، أو محاولة تقليد ثقافة وافدة ، أو استعارة بعض السمات المادية كالملابس ، أو السمات اللامادية في العبارات والتحيات والإشارات^() .

ويسعى الاستثمار السياحي في أبعاده الاجتماعية إلى التعامل والتفاعل لإحداث تحولات اجتماعية واسعة للسكان المحليين ، بحيث يحافظوا على أنماطهم الاجتماعية والثقافية ، وعاداتهم وتقاليدهم ، ونقلهم من مجتمعات منعزلة إلى مجتمعات متفتحة على الخارج ، بحيث تستفيد من منجزات الحضارة وتطوير إمكانياتهم المجتمعية للاستضافة لتكوين صورة ذهنية عالمية إيجابية محببة للمجتمع المحلي ، مما يؤدي إلى تحسين انطباعات السائحين الأجانب عن البلد المضيف ، والتأثير به ومساندته ودعم قضاياه^() .

ولقد بدأ الاهتمام بتحليل الآثار الاجتماعية والبيئية للاستثمار السياحي على الدول المستقبلية للسائحين في السنوات الأخيرة ، كما تختلف من شخص لآخر في دوافع السفر والسياحة ، وخضوعهم لتقاليد مستمدة من طرق حياتهم ومن دياناتهم ، مما يجعل الاختلاط بين المجتمع المحليين والسائحين أرضاً خصبة لنمو قدر من الاحتكار الحضاري والاجتماعي والنفسي بينهم^() .

يعتبر الاستثمار السياحي داخل الدولة أداة لتعميق الانتماء القومي والاعتزاز بالوطن وتسهم في بناء الشخصية الإنسانية وتماسك المجتمع مما

()

()

()

تنتج من ألوان التآلف والتعاون و نشر القيم والثقافات والتقاليد السليمة ،
من خلال ما يظهره المستثمر السياحي من عادات ومظاهر توافق مظاهر
وتقاليد كل منطقة من مناطق الدولة .

ومن هذا يتبين أن للاستثمار السياحي الدور الأهم في تحسين نوعية البيئة
وحماية الحياة الفطرية وتجميل المواقع السياحية والمحافظة على المواقع
الأثرية والتاريخية والمعمارية وتكوين تاريخ وحضارة وثقافات المملكة
العربية السعودية لتعريف السياح بها .

أهمية اقتصادية /

تعتبر الاستثمارات السياحية العصب الرئيس للتنمية الاقتصادية للمملكة من
خلال ما تقدمه من مزايا وفوائد عديدة تعود على المجتمع بواسطة
الاستثمارات العديدة التي توجه لهذا القطاع ، حيث يقدر حجم القطاع
السياحي في المملكة العربية السعودية في المهرجانات الصيفية فقط بـ
١٠,٨ مليار ريال^(١)، وفي ندوة السياحة قدمت دراسات هامة تؤكد على
وجود آفاق واعدة للاستثمارات السياحية ، فهذه الاستثمارات من الأنشطة
الاقتصادية التي يعول عليها في تنويع مصادر الدخل ، حيث إنه القطاع
الوحيد القادر على تجاوزات عقبات التنمية بل ترتفع درجة تأثيره على دفع
عجلة التنمية الاقتصادية بتحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي ،

حيث تعد الاستثمارات السياحية ثاني أهم مساهم في الاقتصاد بعد النفط في المملكة .

إضافة إلى أن هذه الاستثمارات السياحية تمثل جانبا من الاقتصاد آخذا في النمو السريع ، فالارتفاع المتسارع في مستويات المعيشة بالمملكة يمنح المزيد من الوقت والمال للاكتشاف والترويج والترفيه .

كما أن للاستثمارات السياحية الأثر البارز في تنمية واستقرار الحياة بالمدن الصغيرة والقرى ، وذلك لأن المشروعات السياحية غالباً تقام في مناطق الجذب السياحية الطبيعية بعيداً عن المناطق الصناعية والتجارية فتلبي حاجاتها من المرافق والخدمات للمساعدة على جذب الاستثمارات إليها ، بالإضافة إلى تشغيل السكان في أعمال السياحة ووظائفها فيتحقق النمو والاستقرار في تلك المناطق النائية .

كما أن للاستثمار السياحي في قطاع السياحة دوره في تحسين مرافق البيئة العامة و السياحية الأساسية والبنى التحتية والثانوية كشبكات الطرق والخدمات المرفقية من ماء وكهرباء ومطارات وغيرها لتحقيق المردود المتوقع من الناتج السياحي ، بالإضافة إلى تنمية الإمكانات البشرية الوطنية والقضاء على البطالة والركود الاقتصادي بتوطين الوظائف السياحية وتدريب أبناء المملكة عليها حيث إنهم الأجدر بالتعريف ببلادهم ومنجزاتها وحضارتها .

فمن هذا المنطلق جاء القرار الملكي الكريم رقم (٩) و تاريخ ١٤٢١/١/١٢ هـ ، والقاضي بإنشاء الهيئة العليا للسياحة برئاسة الأمير سلطان بن عبد العزيز - ، وهي هيئة حكومية ذات شخصية

اعتبارية مستقلة ، تقوم برسم السياسة العامة لصناعة السياحة وتنميتها

وتطويرها وتبادل الخبرات مع الآخرين و إعطاء التسهيلات الخاصة لمن يقوم بهذا النشاط وفيما يخدم مصلحة السياحة ، ومن ثم صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٧٨) وتاريخ ١٦/٣/١٤٢٩ هـ ، ليصبح مسماها الجديد [الهيئة العامة للسياحة والآثار] حيث أخذت على عاتقها دعم وتوجيه وخدمة الاستثمارات السياحية بشتى الطرق الممكنة لأهميتها القصوى في تحقيق الرؤية والأهداف الإستراتيجية الوطنية لتنمية السياحة .

وخلال السنوات القليلة الماضية ، قامت الهيئة العامة للسياحة والآثار بإعداد خطط لتطوير عدد من الجهات السياحية ، والنماذج المعتمدة للتطوير ، والعمل على إيجاد عدد من فرص الاستثمار السياحي مثل الاستثمار في النزل البيئية والاستراحات الريفية وغيرها ، ودراسات تقديم الحوافز الاستثمارية ، والعمل على إزالة معوقات الاستثمار السياحي ، وإنشاء مراكز خدمة الاستثمار السياحي في المناطق ، وإقامة المعارض والمنتديات ذات العلاقة بالاستثمار السياحي ، والمشاركة بالمنتديات والمعارض الدولية للسفر والاستثمار السياحي .

كما قامت باستكمال عدد من الإجراءات الهامة الهادفة لخدمات وتسهيل الاستثمارات مثل : مراجعة دراسات الجدوى الاقتصادية ، وإعداد النماذج الاستثمارية المناسبة لكل مشروع واعتماد بعض منها نظامياً ، ووضع الأطر النظامية لتأسيس شركات التطوير وإنشاء وتطوير قواعد البيانات اللازمة للفرص الاستثمارية . والبدء في دراسة الرؤية المستقبلية للسياحة .

وفيما يخص تقديم الحوافز الاستثمارية فالعمل جار على إعداد وثائق للتعاون مع الجهات التي تدعم البيئة الاستثمارية في المملكة العربية السعودية ، إضافة لما تم توقيعه من اتفاقيات مع بعض الجهات مثل البنك

السعودي للتسليف والادخار^(١)، وصندوق المؤيعة^(٢)، ومجلس الغرف التجارية والصناعية^(٣)، وجاري استكمال تلك الاتفاقيات مع بعض الجهات ذات الصلة .

الفصل الأول

أحكام الاستثمار السياحي في الفقه الإسلامي

وفيه ثلاثة مباحث :

()

.. /

()

. /

/

()

- المبحث الأول : حكم الاستثمار السياحي وأدلة مشروعيته .
- المبحث الثاني : ضوابط الاستثمار السياحي .
- المبحث الثالث : التزامات الاستثمار السياحي .

المبحث الأول

المطلب الأول حكم السياحة

إن النشاطات السياحية كغيرها من الأنشطة الإنسانية كالزراعة والصناعة والتجارة ، حيث تقوم على إعمار الأرض و إنتاج الطيبات طبقاً لنظرية الاستخلاف ، في قيام تنمية شاملة متوازنة من قبل الإنسان على حقيقة إيمانية بأن الموارد هي مال الله ، ونحن مستخلفون فيه ، واستثمار السياحة تدور في فلك مفهوم الاستخلاف ، فعنصر المال من عناصر الإنتاج المطلوبة لقيام الأنشطة المباشرة والغير مباشرة لمجموعة الخدمات السياحية ، وعنصر العمل يتكون من الأفراد العاملين في هذه الأنشطة ،

كما أن عنصر الأرض بمواردها الطبيعية تعتبر من مقومات الجذب السياحي .

ولهذا فإن الأصل في جميع التعاملات للأنشطة والاستثمارات السياحية هي الإباحة ، تطبيقاً لقاعدة أن " الأصل في الأشياء الإباحة " ^(١) ، إلا ما جاء الدليل على تحريمه ، بدليل قوله تعالى : ﴿ خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ

جَمِيعًا ﴾ ^(٢) ، حيث امتن الله - عز وجل- على عباده بما خلق لهم من

الأعيان، ومقتضى ذلك إباحتها لهم ، وكما في قوله تعالى : ﴿ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قَالَ تَعَالَى : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ ^(٣) ، حيث

أن فيها إنكاراً على تحريم الطيبات وهذا يدل على أن الله خلق الأشياء على

الإباحة ^(٤) ، وفي قوله تعالى : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِسْمِ

اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قَالَ تَعَالَى : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ صَدَقَ اللَّهُ

العظيم ﴾ ^(٥) ، يقو ابن القيم : (فكل ما لم يبين الله ولا رسوله صلى الله

() () :

() .

() .

() / -

() .

عليه وسلم تحريمه من المطاعم والمشارب والملابس والعقود والشروط فلا يجوز تحريمها ()⁽¹⁾، ولهذا يكون ضابط مشروعية الاستثمارات السياحية كضابط مشروعية الممارسات الاقتصادية، وتكون الغاية منها ما يتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وتكون الوسائل والسبل والأساليب المحققة لهذه الغاية مشروعاً، وتتنوع أنماط الاستثمار السياحي حسب الدوافع أو المطالب أو المقاصد، ولكل نوع منها حكماً شرعياً من الأحكام الخمسة، وهي: الوجوب، والندب، والإباحة، والكرهية، والتحريم.

فموجبات تحقيق ضابط مشروعية الاستثمار السياحي، هو الالتزام بالضوابط الاجتماعية والضوابط الاقتصادية، والتي تتمثل بالوسائل الشرعية باعتبارها مناط المتعاملين في جميع الأنشطة السياحية.

وعند النظر إلى الاستثمار السياحي في المنظور الإسلامي من عدة زوايا، نجد أنه نشاط إنساني يتقيد بضوابط منهج الشرع وتوجيهاته وأدلتها، بحيث لا يفوت فيه واجب ديني أو دنيوي، وينظر إلى ذلك النشاط من زاوية إطلاله على الشعوب، وإطلاعاً إلى أوضاعهم، وتبليغ الإسلام لهم، وتعليمه وتطبيقه في واقع حياتهم، أو من زاوية التجوال في الأرض

والمشي في مناكبها، قال تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قَالَ تَعَالَى: ﴿﴾

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ أَعُوذُ﴾⁽²⁾، تأملاً في كون الله، والنظر في

آياته ومعجزاته، والتدبر في تنوع خلقه واختلاف مخلوقاته، أو من زاوية أنه وسيلة للتعرف على إخوانهم المسلمين وعلى همومهم، وتوثيق الصلة

()

() .

بينهم ، وتحقيق معنى الأخوة في الإسلام ، كما أن النظرة تمتد إلى إشباع وإمتاع الجوانب النفسية والعاطفية ، وإعادة الإنسان إلى عالم الراحة والترفيه والاستجمام ، لاستعادة الحيوية والدافعية لمواصلة الحياة^(١) .

فإذا ما تقرر هذا فإن مشروعية الاستثمار السياحي في الإسلام تنطلق من واقعته وشموليته في مراعاته للفطرة البشرية السوية ، وتلبية لغرائزه النفسية وحاجاته الجسدية ، حيث كفلت له قدراً كافياً محددًا لإشباعها ، مع تحديد الضوابط والمجالات لتصريفها وإمتاعها ، في أن يأخذ الجسد نصيبه من الراحة والاستجمام ، وتنال النفس حظها من الترويح والتلطف ، ليُقوي كل منها الآخر على العبودية بمتابعة الطريق إلى الدار الآخرة^(٢) .

ولهذا فإن خلاصة القول أن الاستثمار في المجال السياحي أمر مشروع ؛ لا سيما في تلك الاستثمارات التي تكون بالطرق والوسائل الموافقة للشرعية الإسلامية ، والتي يكون لها أثراً إيجابياً دينياً و دنيوياً ومحققةً للمصلحة الشرعية .

وهذا الأمر الذي ذكرته في كون الاستثمار السياحي مشروعاً ، إنما هو على سبيل العموم وبالنسبة لمجموع الأمة ، أما في حق الفرد : فإنه قد يكون في حقه واجب ؛ إذا كان به حفظ للضروريات الخمس وصيانة لها ، وقد يكون مستحباً ؛ إذا كان به إشباعٌ للحاجيات وتوفير للكماليات ، وقد يكون مباح ؛ إذا كان للترفيه والترويح عن النفس أو غيرها بشرط حفظ سلامة الدين والعرض والمروءة وبراءة الذمة ، لأنه لا مفسدة فيه ، وقد يكون

() /

()

مكروهاً أو محرماً؛ إذا كان به تقويت حسنة أو مصلحة ، أو ترتب عليه جلب سيئة أو مفسدة .

المطلب الثاني

موقف الفقه الإسلامي من الاستثمار السياحي

إن الناظر الحصيف في كتب الفقه الإسلامي يرى بأن الصفة الشرعية الثابتة للاستثمار من المنظور الفقهي هي المشروعية والإباحة المطلقة .
وعليه فالاستثمار السياحي بوصفه تصرفاً حكمه الإباحة وحيث أن عامة الفقهاء استغنوا عن اعتبار هذه المشروعية وجوباً وندباً ، فإنه لا ينبغي سوى الإباحة ، والاستثمار وفقاً لمنظور الفقهاء لا يثاب ولا يعاقب المكلف

على فعله ولا على تركه وذلك لأن المباح كما يعرفه عامة علماء الأصول هو (ما خير الشارع المكلف بين فعله وتركه) (١).

ولهذا اتجه بعض الكتاب والمفكرين المسلمين إلى اعتباره واجباً أو مندوباً كما تنطق بذلك كتب الفقه ويعني هذا أن أي مسلم مكلف يحوز مالا زائداً عن حاجاته الضرورية والأساسية ، فواجبه القيام باستثمار هذا المال إما بنفسه أو بواسطة غيره ، ومقتضى هذا الواجب أن المكلف يثاب على الامتثال به ويعاقب على الكف عنه بلا عذر (٢).

و للاستثمار السياحي في المنهج الإسلامي طبيعة خاصة ومميزه ، ذلك لارتباطه بأحكام الشريعة الإسلامية التي تنظم السلوك وتحدد المعاملات ، وتحدد العلاقات الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع ، فهو بدوره يؤدي إلى تدعيم أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي من خلال الأولويات الإسلامية التي يعكسها واقع الأمة .

ولهذا فإن من مبادئ الفقه الإسلامي للاستثمار السياحي أن يعمل المسلم على رفع الكفاءة الإنتاجية للاستزادة من نعم الله ، ولاستثمار ما استخلفه عليه من مال ، تعبداً لذاته العلية ، ومن الخطأ أن نبحث في الاستثمار السياحي كموضوع مستقل بذاته عن فلسفة الإسلام وشرعته وأحكامه ، بل إن كل نشاط يؤديه المسلم لا يخرج عن كونه عبادة لله وتوجهاً إليه ، وتطبيقاً للهدف الأسمى من خلق الله للإنسان ، ولما أراد الله من صبغ أعمالهم بالصبغة الربانية .

()

()

فمما أثر عن عمر رضي الله عنه ، والذي يعتبر بحق الرجل الاقتصادي الأول في دولة الخلافة الراشدة ، بقوله : ((أصلحوا أموالكم التي رزقكم الله ، فإن إقلاقاً في رفق ، خيرٌ من إكثار في خرق))^(١) ، وقوله ((من كان له مال فليصلحه ، ومن كانت له أرض فليعمرها))^(٢) ، وكان رضي الله عنه ينصح الرعية باقتطاع جزء من دخلهم واستثماره ، فقد سأل أحد رعيته : ما مالك؟ فقال : عطائي ألقان ، قال : اتخذ من هذا الحرث و السائبات^(٣) ؛ أي : حول جزءاً منه إلى رأس مال منتج ولا تستهلكه جميعه . ويرى أبو الحسن المارودي^(٤) في كتابه [أدب الدنيا والدين] :

أن طلب المرء من الكسب قدر كفايته ، والتماسه منه وفق حاجته ، هو أحمد أحوال الطالبين ، وأعدل مراتب القاصدين^(٥) .
وقد عُرف الاستثمار السياحي مع بداية استقرار المجتمعات ، وتطور الاستيطان البشري ، وبروز الحضارات الإنسانية ، فجاء في الجامع لأحكام القرآن في تفسير قوله تعالى : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

()

:

()

.

()

()

]

..[

()

قال تعالى: ﴿^(١)﴾ وكانت إحدى الرحلتين إلى اليمن في الشتاء ، لأنها بلاد
حامية ، والرحلة الأخرى في الصيف إلى الشام ، لأنها بلاد باردة ، وعن
ابن عباس قال : كانوا يشتون بمكة لدفئها ، ويصيفون بالطائف لهوائها ،
وهذه من أجل النعم أن يكون للقوم ناحية حر تدفع عنهم برد الشتاء ، وناحية
برد تدفع عنهم حر الصيف ، فذكرهم الله تعالى هذه النعمة^(٢) .

المطلب الثالث

الأدلة الشرعية على مشروعية الاستثمار السياحي

الأدلة من القرآن الكريم :

بالنظر في آيات القرآن الكريم وقراءة كتب التفاسير نجد أن لمصطلح
الاستثمار السياحي حكماً واضحاً لا يقف عند المشروعية أو الجواز ،
وتعددت النصوص القرآنية التي تدل بمفهومها على مشروعية الاستثمار
السياحي ومنها ما يلي :

() (-) .

()

١/ قال الله تعالى : ﴿ تَعَالَى ﴾ ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ

الرَّجِيمِ ﴾^(١) .

حيث تشير الآية القرآنية القول بأن الانتشار في الأرض أمر مشروع ، وبالتالي فإن الاستثمار مشروع مثله ، والاستثمار في مجال السياحة باب من أبوابه ، يقول ابن كثير^(٢) في معرض تفسيره للآية ؛ أي لما حذر عليهم في التصرف بعد النداء وأمرهم بالاجتماع ، أذن لهم بعد الفراغ في الانتشار والابتغاء من فضل الله ، وكما كان عراك بن مالك - رضي الله عنه -^(٣) إذا صلى الجمعة انصرف فوقف بباب المسجد فيقول : اللهم إني أجت دعوتك وصليت فريضتك وانتشرت كما أمرتني ، فارزقني من فضلك و أنت خير الرازقين^(٤) .

فإنه عز وجل أمر بمنع البيوع وسائر المعاملات بعد النداء لصلاة الجمعة ، ثم أمر بالانتشار في الأرض والابتغاء من فضل الله طلباً للرزق وكسباً للمال ، وابتغاء الفضل ورد في القرآن بمعنى التجارة^(٥) ، قال الله تعالى :

﴿ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾^(٦) .

() () .

()

]

.[

()

:-

-

.[

]

()

()

وإنما دلت الآية على مشروعية الاستثمار بدلالة مفهوم الموافقة الذي يقوم على ثبوت مثل حكم المنطوق به ، وهو مشروعية الانتشار بعد صلاة الجمعة على المسكوت بعد سائر الصلوات المفروضة .

٢ / قال الله تعالى : ﴿ يَا لَيْلَى لَيْلَى مَا مَنَعَكَ إِذَا دُعِيَ رَبُّكُ فَتَنَّى ﴾ (١) .

ذكر الله سبحانه أعمار بني آدم التي هي حائلة بينهم وبين قيام الليل ، وذكر من هذه الأعمار الضرب في الأرض وهو السفر للتجارة ابتغاء فضل الله سبحانه (٢) .

فالسعي في الأرض للكسب والتجارة والاستثمار والتنمية جعله الله من الأعمار المقبولة التي بسببها وقع التخفيف والترخيص من الله ، بل سوى بين المجاهدين والمكتسبين ، وفي ذلك يقول ابن كثير _ رحمه الله _ : علم أن سيكون من هذه الأمة مرضى لا يستطيعون ذلك ، ومسافرين في الأرض يبتغون من فضل الله في المكاسب والمتاجر ، وآخرين مشغولين بما هو الأهم في حقهم من الغزو في سبيل الله (٣) .

ويقول الفخر الرازي _ رحمه الله _ (٤) : ومن لطائف هذه الآية أنه تعالى سوى بين المجاهدين والمسافرين للكسب الحلال (٥) .

() ()

() ()

()

()

()

[()]

[.

٣/ قال الله تعالى : ﴿ الْمُسْتَلَاتِ النَّبِيَّ التَّانِعَاتِ عَبَسَ التَّكْوِينِ الْإِنْفِطَارِ

الْمُطَفِّينِ ﴾ (١)

يقول ابن كثير في خضم تفسيره لهذه الآية : أي جعلكم عمّاراً تعمرونها وتستغلونها (٢) . حيث أن الامتتان من الله يفيد أن الأمر الذي وقع عليه الامتتان له منافع يجب استغلالها .
ففي هذه الآية الأمر بالقيام بعمارة الأرض واستصلاحها واستثمارها وفق المراد الرباني ، وهو دليل على مشروعية الاستثمار السياحي والتنمية السياحية من المنظور الإسلامي .

٤/ قال الله تعالى : ﴿ قَطْرًا يَسِيْرُ الصَّافَاتِ جِوْرًا الْبُرْجِ عَظْمًا فَضَلَّتْ

الشُّوْرَى الرَّحْمَى الدُّجَانِ الْبَكَائِيَّةِ الْأَحْقَفِ ﴾ (٣)

تدل هذه الآية على امتتان الله تعالى على عباده أن جعل لهم الأرض قراراً ومهاداً ، ومكنها لهم ، وهياً لهم فيها أسباب معيشتهم ، قال ابن كثير : يقول الله تعالى ممتناً على عبده فيما مكن لهم ، من أنه جعل الأرض قراراً وجعل فيها رواسي وأنهاراً ، وجعل لهم فيها منازل وبيوتاً وأباح لهم منافعها ، وسخر لهم السحاب لإخراج أرزاقهم منها ، وجعل لهم فيها معاش أي مكاسب و أسبابا يكسبون بها ويتجرون فيها ويتسببون أنواع الأسباب (٤)

()

()

()

()

()

٥/ قال الله تعالى: ﴿الْأَحْقَفُ مَجْمَعُ الْبَيْتِ الْمَحْرَبِ مِنَ الدَّارَاتِ الْظُورِ الْجَنَّةِ
الْمَكْمَرِ الْحَرَمِ الْوَاقِعَةِ الْحَرَامِ الْحَمَلَةِ الْمُتَبَعَةِ الصَّفَةِ الْمُنْفَعَةِ الْمُنَافِعَةِ الْعَبَابِ
الظَّلَاقِ الْبَحْرِيَّةِ﴾ () .

وهذا فيه امتنان من الله تعالى على العباد بتسخيره البحر وتذليله لهم وما
جعل فيه من منافع ، وما في هذا الامتنان من إرشاد وتنبية لاستغلال هذه
المنافع وذلك التمكين ، وقد ذكر الله تعالى ثلاث منافع من منافع البحر () :
المنفعة الأولى : قوله تعالى (لتأكلوا من لحماً طرياً) ، وأكل لحم البحر
لا يكون إلا بعد عملٍ لصيده وجمعه واستثماره ، وهذا من أوجه النشاط
السياحي .

المنفعة الثانية : قوله تعالى (وتستخرجون منه حلية تلبسونها) ، والمراد
بالحلية اللؤلؤ والمرجان كما قال تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ () ، وهذا
الاستخراج و التداول بالبيع والاستثمار معنى من معاني الاستثمار السياحي

المنفعة الثالثة : قوله تعالى ﴿رَجِمَ قَالَ تَعَالَى﴾ ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ () ، يعني
لتركبوه للتجارة وطلب الربح من الله _ عز وجل _ وهذا وجه من أوجه
النشاط السياحي .

الأدلة من السنة النبوية على مشروعية الاستثمار السياحي:

() () .

()

()

()

وردت في السنة النبوية أحاديث كثيرة تدعو المجتمع للاستثمار بالمعنى العام له وتحث الناس عليه ، و تبين أهميته ودوره في إقامة حياة الناس ، وبناء المجتمع العامل الحر المستقر ، ومن هذه الأحاديث ما هو يدل على الاستثمار بعمومه ، ومنها ما هو خاص يدل على الاستثمار السياحي بخصوصه ، وذلك فيما يأتي :

١/ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : (إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فإن استطاع أن لا تقوم حتى يغرسها ،

فليغرسها) (١) .

فقد دل الحديث بمنطوقه الصريح على مشروعية استثمار الأرض وتنميتها وبين أن استثمار وتنمية المال الزائد عن الحاجة أمر مشروع ، وقال بعض أهل العلم في قوله عليه الصلاة والسلام (فليغرسها) أن لام الأمر في هذه اللفظة صيغة من صيغ الأمر الدالة على الوجوب ما لم تصرفه قرينة (٢) ، بالإضافة إلى أن الرسول صلى الله عليه وسلم جعل عمارة الأرض واستصلاحها واستثمارها عبادة يؤجر المسلم عليها ويثاب، ليدل دلالة بينة على المكانة العظيمة التي جعلها الإسلام لاستخراج خيرات الأرض واستثمارها الذي يعود بالنفع على المجتمع كافة ، كما في قوله عليه الصلاة والسلام : (ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة) (٣) .

()

()

() () () ()

٢/ قال صلى الله عليه وسلم : (من باع داراً أو عقاراً فلم يجعل ثمنها في مثله كان قمناً لا يبارك له فيه) (١) ، وعن حذيفة بن اليمان _ رضي الله عنه _ (٢) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من باع داراً ولم يجعل ثمنها في مثله لم يبارك له فيها) (٣) .

ويدل الحديث بمفهومه على مشروعية الاستثمار ، ووجه ذلك ما ورد فيه من جزم بنفي البركة بقوله ((كان قمناً)) : أي جديراً وحقيقاً (٤) ، وذلك فيمن باع داراً أو عقاراً أو أجرها أو استأجرها واستهلك ثمنها دون أن يجعله في مثله تحريكاً للمال ، وطلباً لزيادته وتنميته ، ذلك لما يترتب عليه من نفع للفرد والمجتمع ، وهذا معنى من معاني الاستثمار السياحي ووجه من ووجهه .

٣/ قال الرسول صلى الله عليه وسلم : (من أحيا أرضاً فهي له) (٥) . يقول ابن حجر : [وإحياء الموات : أن يعمد الشخص لأرض لا يعلم تقدم ملكٍ عليها لأحد ، فيحييها بالسقي أو الزرع أو الغرس أو البناء ؛ فتصير بذلك ملكه ، سواء كانت فيما قرب من العمران أم بعد] (٦) ، وهنا شبه النبي

() () ()
()

[- -]
() () ()
()

() () () ()
()

صلى الله عليه وسلم عمارة الأرض الميتة _ وهي الأرض التي لم تعمر بالزراع أو البناء أو الاستثمار النافع والاستخدام الحسن _ شبه عمارتها بالحياة وتعطيها بالموت ، وهذا الإحياء هو بسقيها أو زرعها أو غرسها أو بنائها أو استخراج مياهها أو معادنها أو ثروتها ، وبهذا الإحياء تصير في ملكه ، وفي هذا دليل على الحد الكبير والمدى البعيد الذي وصلت إليه الشريعة الإسلامية في تحفيزها لهمم الناس إلى استثمار الموارد التي خلقها الله ، وطلب نمائها وعمارتها .

المبحث الثاني

ضوابط الاستثمار السياحي

الضوابط في اللغة :

جمع ضابط ، والضابط : اسم فاعل ، مشتق من الفعل ضبط ، ومصدره الضبط ، والضبط هو : لزوم الشيء وحبسه ، وضبط الشيء حفظه بالحزم^() .

فالضابط : هو الحافظ للشيء بالحزم أو هو اللازم للشيء لزوماً لا ينفك عنه^() ، فغالب المعاني تدور حول الحصر والحبس والقوة .

الضوابط في الاصطلاح :

عرف أهل العلم الضابط بـ : عبارة عن حكم كلي ينطبق على جزئياته^(١) ، و لكن بعض العلماء لم يلتزموا بهذا المعنى للضابط ، بل استعملوه استعمالات مختلفة منها على سبيل المثال :

- إطلاق الضابط على تعريف الشيء ، كقولهم [ضابط العصبية كل ذكر ليس بينه وبين الميت أنثى .

- إطلاق الضابط على المقياس الذي يكون علامة على تحقق معنى من المعاني ، كقولهم [ضابط المشقة المؤثرة في التخفيف هو ..]^(٢) .

ولكن الإطلاق الغالب على الضابط هو القضية الكلية التي تنطبق على

جزئياتها ، والمقصود بالضوابط في هذا المبحث هو : مجموعة القواعد والأحكام الكلية والمبادئ الأصولية التي مصدرها الشرع والتي تضبط سلوك المستثمر السياحي و المعاملات الاستثمارية في القطاع السياحي وعقودها ، لتكون صحيحة موافقة للشرع بعيدة عن المخالفة والبطلان ، محققة للأهداف والمقاصد المرجوة من الاستثمار السياحي وفقاً للشريعة الإسلامية ، فهي تربط المستثمر السياحي بخالقه _ عز وجل _ فتحقق فيه جانب العبادة والخضوع والخشوع والاستسلام لله رب العالمين ، كما ترسم له الخطوط الحمراء التي لا يجوز له أن يتجاوزها في شكل مبسط ، يتيسر

()

()

/ ()

له فهمها ، ويسهل عليه حفظها ، إذ إن معرفة الضوابط تغني عن حفظ أكثر
الجزئيات.

المطلب الأول في الضابط الأول اعتقاد الملكية المطلقة لله _ عز وجل _

قال الله تعالى : ﴿ الْمُنَافِقُونَ الْيَكُوفُونَ الْكَافِرِينَ الَّذِينَ لِلنَّبِيِّ الْإِخْلَافُ ﴾ (١) ، وقال

تعالى : ﴿ سُبْحَانَ الْقَائِمَةِ الْبَقِيَّةِ الْعَمَلِكِ الْوَسْطَاءِ الْإِسْمَاءِ الْبَارِئَةِ ﴾ (٢) .

() ()
() ()

من منطلق هذه الآيات تجدر الإشارة إلى أن الاستثمار عموماً وفي قطاع السياحة خصوصاً في إطار الاقتصاد الإسلامي ليس له بُعد واحد وهو الربح القائم به ، وإنما الأمر في الإسلام أعمق من هذا ، حيث أخضع ذلك لتشريعات تضبط القائم به في سلوكه وماله ونفسه والمجتمع الذي يستثمر به في إطار عقيدة مؤسسة للاقتصاد الإسلامي وهي : الإيمان والاعتقاد بأنه ملكية العالم وما فيه لله وحده ، وأن ما للإنسان إلا الائتمان عليه ، قال الله تعالى : ﴿الرَّجِيمِ﴾ () ، لذا فإن الإسلام يخرج ملكية المال وعموم الملكية من ملك الإنسان ويعيدها إلى مالكيها الحقيقي مالك كل شيء () .

فالإسلام ينظر إلى استخدامات الملكية على أنها أمور مرتبطة بالعقيدة الإسلامية ، ذلك أن الإنسان مخلوق خلقه ربه وأسكنه وأستخلفه وأستعمره في الأرض ، وهذا يقضي بأن على المستثمر أن يقصد في سعيه وعمله ابتغاء الرزق والفضل من الله ، وهذا ما جاء بياناً في عدة آيات من كتاب الله تعالى ، منها قوله سبحانه : ﴿الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ () ، يقول القرطبي في تفسير هذه الآية [أي اصرفوا رغبتكم في أرزاقكم إلى الله ، فإياه فاسألوه دون غيره] () ، وكما في قوله تعالى : ﴿الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ () .

() () .

()

() () .

()

﴿﴾^() ، ومن شواهد ذلك في السنة قول الرسول صلى الله عليه وسلم في دعاء الخروج من المسجد : (وإذا خرج فليقل : اللهم إني أسألك من فضلك)^() .

فهذه النصوص تدل على أن المستثمر عموماً يجب أن يعتقد ويجزم عند سعيه لاستثماره أنه يطلب الكسب من الله ، فإذا حصل هذا لم ينظر إلى غيره ، بل كان خوفه من الله ، ورجاؤه من الله ، وثقته بالله ، واتكاله على الله ، فإنه الفاعل على الانفراد دون غيره ، وما سواه مسخرون لا استقلال لهم بتحريك ذرة من ملكوت السماوات والأرض ، وبذلك يصفو توحيده من الشرك ، ويكون عاملاً للأخرة ، فإن ربح ماله ونماء استثماره ربح الدنيا والآخرة وهذا فضل الله ، وإن خسر يكون قد خسر الدنيا وربح في الآخرة ولم يخسر أجرها .

كما أن المستثمر في قطاع السياحة باعتقاده أن المالك للمال وأن المسبب للربح وأن الفضل كله يعود لله وحده ، عمد واعتمد ووثق وتوكل على الله سبحانه في طلب الرزق والنماء في استثماره ، ذلك أن الاستثمار سبب من

أسباب استنزال الرزق ، قال تعالى : ﴿ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

﴿﴾^() **الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ** .

وقال تعالى : ﴿ الْقَضَاةُ الْعَاقِبَةُ الْيَوْمِ لِلَّذِينَ أُظْلِمُوا لَوْلَا أَنَّ الْبَيْتَانَ لَلنَّبَاةِ ﴾^() .

() () .

()

() () .

() () .

ويتبين من مطلق الملكية لله عز وجل أن تملك العباد تكون حسبما يريد صاحب الملك سبحانه ، وما وجد بإيجاد الله ممن أفضى إلى عموم الناس حق امتلاكه دون اختصاص أحد بعينه به (الملكية العامة) كالأنهار والبراري والآبار ، تمنع وتحول طبيعتها أن تكون محلاً للملكية الخاصة وغير خاضعة للتملك أو للاستثمار ، ذلك أن المصلحة العامة للناس متعلقة بها ، فهي ملكية عامة دائمة مستقرة بعموم ودوام واستقرار المصلحة لهم .

المطلب الثاني في الضابط الثاني
ملكية الإنسان المقيدة للمال

إن التملك والاستئثار بالشيء والرغبة في الاستحواذ عليه أمر فطري جبل
الله النفس البشرية على حبه والسعي إلى تحقيقه ، كما دل على ذلك الكتاب
والسنة .

فمن كتاب الله عز وجل قوله سبحانه : ﴿ طَلَبْنَا الْإِنْسَانَ الْجَاهِلِ الْمُؤْمِنُونَ أَلْيَوْمَ
الْفُرْقَانِ الْشَّجَرَةَ النَّبَاتِ الْعِظْظِ الْعَجْوَابِ الْيُوفَى الْقَمَانَ السَّجْدَةَ الْإِحْرَابِ سَكَبًا
قَطْرًا يَسِيرًا الصَّافَاتِ خِيَلُ الرِّجْزِ عَظْمًا فَضَلَّتْ السُّبُورُ الْخُرُوقَ الدُّخَانَ الْجَانِبَةَ ﴾ () .

ولأجل ذلك جاءت الشريعة الإسلامية بإقرار التملك الفردي للإنسان وحقه
في التصرف ما دام أنه في الإطار الشرعي ، وذلك رعاية لمصالحه
واستجابة للغريزة التي أودعها الله تعالى فيه ، كما في قوله تعالى : ﴿

الْفَيْتَحِ الْمَخْرُجَاتِ فَتِنَ الدَّارَاتِ الطُّورِ الْجَنَّةِ الْقَبْكَرِ الْحَرَمِ الْوَاقِعَتِ ﴾ () ،

وكما في قوله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع : (.. فإن دماءكم ، و
أموالكم ، وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في
شهركم هذا) () .

فقد أضافت النصوص الشرعية المال والملك وما تولد من الاكتساب إلى
الإنسان إضافة اختصاص وتمليك لا ينافيه فيها أحد من الناس ، وهذا
صريح بإقرار الملكية المقيدة للإنسان .

() ()

() ()

() ()

كما يتبين للناظر في هذه النصوص الشرعية أن ملكية الإنسان للمال تعني أن يكون له مطلق التصرف فيه استهلاكاً أو استثماراً ، كما له مطلق التصرف فيما يحصل عليه نتيجة جهده وعمله واستثماره وتميمته من خلال أبواب الاستثمار كالأستثمار في القطاع السياحي ، فالشارع الحكيم أولى للمستثمر حقه في الملك أهمية بالغة ، فشرع له المعاملات التي تخص قطاعه الإستثماري بمختلف أنواعه باعتبارها أدوات ناقلة للملك ووسيلة لتداول المال ، كما شرع ما يحافظ على الملك الذي في يد صاحبه ، فحرمت السرقة والغصب والعبث ، و أوجدت الحدود التي تكفل حفظها ، و شرع كذلك ما يوثق حق المستثمر ويحفظه كالكتابة والضمان والكفالة وغيرها ، حيث يؤدي هذا إلى النمو الاقتصادي والازدهار المالي حيث تدفع المستثمر إلى تنمية ملكة دون خوف أو حذر .

تجدر الإشارة إلى أن هذه الملكية ملكية مجازية ، وليست أبدية أو مطلقة ، وإنما هي تابعة لملكية الله المطلقة ، ونسبة المال للإنسان هي نسبة توكيل واعتماد ظاهرها التملك ، وحققتها التفويض الذي يستتبع المحاسبة .

المطلب الثالث في الضابط الثالث

الإيمان بمبدأ الاستخلاف في الأرض

إن الإيمان بمبدأ استخلاف الإنسان في الأرض له تأكيد لملكية الله المطلقة ، وتأكيد لملكية الإنسان الفردية للمال الذي هو مؤتمن على ما في حوزته ، فالله أمكنه منها بتوفيقه ، وحفظ له حق الحيازة والملكية هذه ، وبالتالي فهو موكل فيه و مستخلف عليه .

و يقصد باستخلاف الإنسان على المال : تنميته واستثماره في الأوجه المشروعة للتنمية ، للانتفاع به ، وفاءً بحاجات الفرد والمجتمع () .
فهي قاعدة أساسية في الاقتصاد الإسلامي تتضمن ضرورة عمل الفرد على استثمار المال واستغلال الموارد والاستخدام الكفاء لها وإحداث التنمية لتحقيق الحياة الطيبة للأمة الإسلامية ، فهي مسؤولية المستثمر المسلم .

كما أن استغلال الدولة لمواردها لهو منطوق هام للنهوض باقتصادها وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي ، حيث أن استغلالها وجه من أوجه شكر النعمة وتقديرها ، وأما تركها معطلة دون استثمار هو جحود لها، فهدف استثمار هذه الموارد من الأمور التي ينبغي لها مزيد عناية واهتمام.

وإذا ما تقرر ذلك فإن المقدرات الدينية والمعالم الحضارية والآثار القديمة والطبيعة الربانية وعموم المجالات السياحية لهي من الموارد الاقتصادية المستخلفة للإنسان ، فينبغي استغلالها واستثمارها وتنميتها على وجهها الصحيح والسليم .

ولابد أن يتقرر لدى المستثمر أنه مستخلف في الأرض وأنه بمنزلة الوكيل ، والوكيل لا يتصرف إلا بإذن من له الملك ووفق مرضاته ، وفي ضوء أمره ونهيه ، حيث أن هذا الاستخلاف مؤقت و غير دائم ، ولابد من أن يرجع المال إلى مالكة فيسأل عنه ، كما بينه الله عز وجل في قوله : ﴿ لِلنَّائِبِ

الْأَجْرُ إِلَّا إِعْرَافَ الْأُمْتَالِ الَّتِي هِيَ يُؤْتِيهَا الرَّبُّ لِمَن يَشَاءُ لِمَن يَشَاءُ لِمَن يَشَاءُ

الْكَمَالِ مَرِيضَةً أَوْ غَائِبًا . ()

يقول أبو السعود^() عند تفسيره للآية : [أي جعلكم خلفاء في التصرف فيه من غير أن تملكوه حقيقة ، عبّر عما بأيديهم من الأموال والأرزاق بذلك تحقيقاً للحق ، وترغيباً لهم في الإنفاق ، فإن من علم أنها لله عز وجل وإنما هو بمنزلة الوكيل يصرفها إلى ما عيّنه الله تعالى من المصارف هان عليه الإنفاق ..] () .

فإذا ما تقرر ذلك فإن ما يجب أن يستقر في قلب المستثمر في القطاع السياحي : أن يعلم يقيناً أن المال الذي بيده إنما هو مال الله وأنه مستخلف فيه ، وأن يده التي في ماله المستثمر هي عارضة غير أصلية ، فكما له حق التصرف فيه تصرفاً شاملاً ، إلا أنه مقيد بأوامره ، وموجه بتعليماته ، ومسؤول عن نتائجه أمام مالكة ، ومحاسب أمام ربه وموكله ، كما أخبر

() . ()

()

بذلك عليه الصلاة والسلام في حديث أبي برزة الأسلمي^(١) بقوله : (لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن عمره فيم أفناه ، وعلمه فيم فعل به ، وعن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه ، وعن جسمه فيم أبلاه)^(٢) .

وصفوة القول أن حقيقة الاستخلاف في مال المستثمر والانتفاع به استهلاكاً واستثماراً يترتب على اعتقاده والقناعة به الحيلولة دون الأثر والاستكبار في الأرض ، كما يترتب عليه تقبل المستثمر السياحي المسلم لأوامر وتوجيهات مالك المال الحقيقي سبحانه بتنمية المال ، واستثمارها فيما يعود على كل من المستثمر والمجتمع بالنفع العميم ، والخير الكثير .

()

[.]

()

المطلب الرابع في الضابط الرابع

الإيمان بحرية المنافسة

تظهر حرية المنافسة من خلال التقاء قوى العرض والطلب لتحديد الأسعار والقيمة الفعلية للمادة المستثمرة .

والتنافس المشروع بين المتعاملين في المجال الاستثماري والسياحي جائز في الإسلام ، فالأصل في الإسلام عدم التدخل بفرض سعر معين للأعيان والأموال المستثمرة ، حيث إن التعامل في شريعة الإسلام مبناه على الحرية وصحة ما يترضى عليه المتعاقدان ، وفي هذا منع للضرر الذي قد يعيق الحركة الاستثمارية ويمنعها من الاكتساب والتنمية الصحيحة ، فضلاً عن الضرر الذي يتعرض له أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة ، لقوله تعالى :

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ أَعُوذُ بِاللَّهِ ﴾ () .

وروى أنس _ رضي الله عنه _ () قال : غلا السعر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : يا رسول الله سعر لنا ، فقال : (إن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق ، و إنني لأرجو أن ألقى ربي وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة في دم ولا مال) () .

() . ()

()

()

[.] .

..

()

وفي هذا يقول الشوكاني : إن الناس مسلطون على أموالهم والتسعير حجر عليهم والإمام مأمور برعاية مصلحة المسلمين وليس نظره في مصلحة المشتري برخص الثمن أولى من نظره في مصلحة البائع بتوفير الثمن ، وإذا تقابل الأمران وجب تمكين الفريقين من الاجتهاد لأنفسهم ، وإلزام صاحب السلعة أن يبيع بما لا يرضى به منافٍ لقوله تعالى : ﴿الْعَظِيمَ أَعُوذُ

بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ أَعُوذُ بِاللَّهِ﴾ () وإلى هذا ذهب جمهور العلماء () .

وعلى أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة إذا ظلموا وتعدوا تعدياً فاحشاً يضر بالسياح عن طريق التحكم بالسعر دون مبرر مشروع ، فإن التسعير حينئذ يصبح واجباً لصيانة الحقوق ، وحفظ المصلحة العامة ، ودفع الظلم الواقع عليهم .

والتسعير على هذا نوعان : محرم ، وجائز ، فإذا تضمن ظلم للسياح بثمن لا يرضونه وأكرهوا عليه بغير حق ؛ فهو حرام ، وإذا تضمن العدل بين الناس أو السياح مثل إكراههم على ما يجب عليهم من المعاوضة بثمن المثل ومنعهم مما يحرم عليهم من أخذ الزيادة على عوض المثل ؛ فهو جائز ، فإذا عمل المستثمرون في استثمارهم على الوجه المعروف ، وقد ارتفع السعر إما لقلّة العرض أو لكثرة الطلب ؛ فهذا لا دخل لهم فيه ، وإكراه الناس أن يبيعوا بقيمة بعينها إكراه غير مشروع . أما إذا امتنع المستثمرون عن استثمار سلعتهم ببيع أو إجارة أو استهلاك أو أي تصرف استثماري مع

()

()

ضرورة السياح إليها إلا بزيادة على القيمة المعروفة فهنا وجب تسعيرها بقيمة المثل والتسعير هنا جائز وعادل () .

وحرية المنافسة إنما تكون بتجويد المادة المستثمرة من منطلق قوله تعالى :

﴿ فَتُكْفَلُ سَوَافِحُهُ لِمَنْ يَمْكُنْ مِنْكُمْ وَيَتَّخِذُ الْوَقْعَةَ الْحَيَاةَ ﴾ () ، كما أن حرية

المنافسة مكفولة للمستثمرين على الإطلاق على أن يكون هذا التنافس شريفاً ، فلا يعمد المستثمر إلى إنزال القيمة الفعلية للمادة المستثمرة وذلك بقصد الاحتكار ، بحيث يترتب على ذلك خسارة المستثمرين الآخرين وفشلهم ، وقد روي عن عمر _ رضي الله عنه _ () أنه قال لحاطب إما أن تبيع بسعر سوقنا أو تأخذه وتبيعه في بيتك ، فكما حرص الإسلام على مصلحة المستفيدين يحرص أيضاً على مصلحة التجار والمستثمرين ، لأن إنقاص البعض للقيمة الفعلية هو من إلحاق الضرر للباقيين ؛ وهذا يتنافى مع القاعدة الشرعية التي تضمنها قول الرسول صلى الله عليه وسلم : (لا ضرار ولا

() /

() .()

()

]

.[_

ضرار في الإسلام) () والتي بُني عليها بعض القواعد ، كقاعدة الضرر يزال وقاعدة الضرر يدفع بقدر الإمكان () إلى غير ذلك .

المطلب الخامس في الضابط الخامس

موافقة الاستثمار السياحي للفقہ الإسلامي

تشكل الشريعة الإسلامية بفتحها وتعاليمها وبضابطي الحلال والحرام الإطار الذي يحكم نشاطات المستثمر المسلم في كافة القطاعات ، ومنها القطاع السياحي .

وحتى يصبغ الاستثمار في هذا القطاع بالصبغة الشرعية بحيث يمكن الاستفادة منه في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي ، لا بد من مراعاة أمور عديدة منها :

- إحسان القصد من الاستثمار ، فالنية رأس الأمر وعموده وعليها مدار صلاح الأعمال ومشروعيتها أو فسادها وحظرها ، فلا بد من إحسان المستثمر في القطاع السياحي قصده وغرضه من استثماره ، تأكيداً لحديث المصطفى صلى الله عليه وسلم : (إنما الأعمال بالنيات) () .

- ألا يتعارض الاستثمار السياحي مع الجانب العقدي في الحياة الإسلامية ، كالتشكيك في ثوابت العقيدة أو الطعن فيها ، بنشر فكر

()

() :

/

()

متطرف أو إرهابي أو شركي أو كل ما من شأنه إظهار الفتن والشبهات أو أي فكرٍ مخالف لما هم عليه أهل السنة والجماعة ، كما لا اعتبار في تماثيل أو صلبان أو أي مظهر من مظاهر الشرك والوثنية ، فلا يجوز أن يتخذ المستثمر السياحي من المعابد والآثار القديمة التي تحتوي ما ذكر بؤرة لاستقطاب السياحة .

- تحري المستثمر السياحي للكسب المباح ، حيث يوجب الإسلام على المستثمر تحري الحلال في كسبه ، وأن يبتعد عن الاستثمار فيما حرمه الله أو بطرقٍ حرمها الله ، حيث حذر الرسول صلى الله عليه وسلم من هذا بقوله : (يأتي على الناس زمان ما يبالي الرجل من أين أصاب المال ، من حل أو حرام) (١) .

- ألا يترتب على الاستثمار في هذا المجال السياحي مفسدة دينية أو دنيوية ، بإفضائها إلى ارتكاب محذور شرعي أو ترك واجب أو لحوق ضرر ونحو ذلك ، فالإسلام حرم استثمار السلع و الخدمات الخبيثة المضرة بالإنسان كما في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِمَّا كَسَبُوا وَلَا يَأْتِيَكُمُ الْمَالُ مِنْ حَتَمٍ ﴾ (١) ، فحرية الاستثمار السياحي واقعة داخل دائرة الحلال ، وأما الخدمات الخبيثة فهي ممنوعة محرمة ، كالاستثمار في ترويج الخمر ولحوم الخنزير داخل المنشآت السياحية ، أو تحقيق الجذب الاستثماري في الفواحش والزنا وغيرها مما حرم الله .

()
() .

- المحافظة على الضروريات التي لا تستقيم حياة المجتمع إلا بها ، وهي حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال ، فهذه الضروريات جاءت كل الرسالات السماوية لحفظها .

- توفير مواضع العبادة والذكر من مساجد ومصليات في الأماكن السياحية ، وإظهار شعائر الدين ، وأن تأخذ مظهراً إسلامياً بعيداً عن مشابهة الأماكن السياحية في بلاد غير المسلمين مشابهة تطمس الهوية وتميع الشخصية .

- التزام المستثمر السياحي بالنظم والقوانين والأعراف والتقاليد و التعليمات المتعلقة بشؤون الحياة العامة في المناطق السياحية ما دامت محققة للمصلحة وغير مخالفة للشريعة الإسلامية .

وإذا ما تقرر ذلك فإن الاستثمار عموماً غريزة فطرية وحاجة بشرية لا تمنع الشريعة الإسلامية من إشباعها وفق ضوابط و أطر تحفظ استقامتها وتمنع انحرافها ، فعلى المستثمر السياحي أن يقلب استثماره في قالب شرعي محققاً المصلحة الشرعية النافعة للفرد والمجتمع .

المبحث الثالث

التزامات الاستثمار السياحي

الالتزام في اللغة : مصدر الفعل (التزم) ، وهذا من مادة الفعل الثلاثي

(لزم) على وزن (فعل) بكسر العين ، قال ابن منظور : رجلٌ لُزِمَه : يلزم الشيء فلا يفارقه ، واللزام : الملازمة للشيء والدوام عليه^(١) .

وجاء في القاموس المحيط : التزم الشيء : أي لزمه من غير أن يفارقه ، التزم العمل والمال : أوجبه على نفسه^(٢) .

ويمكننا أن نعرف التزامات الاستثمار السياحي بأنها : مجموعة المبادئ والقيم الثابتة التي توجّه سلوك المستثمر والتي شرعت على المستثمر للالتزام بها عند استثمار ماله ، وذلك بغية تحقيق مقاصد الشرع المتمثلة في الحفاظ على استدامة تنمية المال ، وعلى ديمومة تداوله ، وتحقيق الرفاهية الشاملة للفرد والجماعة ، وذلك تحقيقاً للقيام بواجب الخلافة لله وعمارّة الأرض .

كما أن هذه الالتزامات لا بد منها للعملية الاستثمارية في النشاط السياحي وذلك كي تجعل المستثمر فيه يسعى للكسب المشروع وابتغاء مرضاة ربه ويعمل على إخضاع استثماره لتحقيق مقاصد التشريع الإسلامي وأهدافه من الاستثمارات المالية عامة ، وفي النشاط السياحي خاصة .

()

()

المطلب الأول

الالتزام بمبدأ الصدق

الصدق أول هذه الالتزامات ، لأن الصدق مصدر لكل فضيلة من الفضائل، كما أن الكذب أساس كل الشرور والمفاسد ، والأصل في المؤمن أن يكون صادقاً في جميع أقواله وأفعاله الجلي منها والخفي ، والصدق يعني : التزام المسلم بقول الحق عند استثمار أمواله بيعاً أو شراءً ، فإذا دفع أمواله في المشاركة بعمليات استثمارية بهدف تنميتها عليه التزام قول الحق والصدق وذلك بغض النظر عن الأثر المادي المترتب على التزامه بهذا الخلق إن كان ربحاً أو خسارة ، وليكن أصل التزامه بهذا الالتزام بحكم الله والتقيد بشرعه^(١) ، " والصدق رأس أخلاق الإيمان ، وأبرز خصائص المؤمنين بل خصائص النبيين ، وبغيره لا يقوم دين ، ولا تستقر دنيا ، وعكسه الكذب رأس شعب النفاق وخصال المنافقين ، وآفة الأسواق التجارية في عالمنا ، فأكثر ما يشوب التجارة : الكذب والتزييف ، ولبس الحق بالباطل ؛ سواء أكان كذباً في بيان مزايا السلعة وتفضلها على غيرها، أم في الإخبار عن سعر شرائها أو سعر بيعها لآخرين أم في كثرة الطالبين لها .. " ^(٢) .

وقد وصف الله تعالى الأنبياء بالصدق في معرض المدح والثناء كما في

قوله تعالى : ﴿ قَالَ تَعَالَى : ﴿ بِنِيعَةِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ صَدَقَ ﴾ ^(٣) ، وقال تعالى : ﴿

()

/ ()

() () .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قَالَ تَعَالَى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾

(¹) وقال سبحانه: ﴿يَا اللَّهُ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ (²) (³) (⁴) ، كما مدح الله

سبحانه الصادقين و أمرنا أن نكون معهم ونتصف بصفاتهم ونصطف

بصفهم ونسير معهم ونؤازرهم ونتخلق بأخلاقهم ؛ فقال سبحانه: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ

الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ﴾ (⁵) .

كما قال الله تعالى: ﴿الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ (⁶) قال ابن كثير: فان الصدق

خصلة محمودة ، ولهذا كان بعض الصحابة _ رضي الله عنهم _ لم تجرّب

علية كذبة لا في الجاهلية ولا في الإسلام ، وهو علامة على الإيمان ، كما

أن الكذب علامة على النفاق ، ومن صدق نجا (⁷) ، فذكر الله الصادقين

والصادقات في مقام الثناء وفيما لهم من الأجر العظيم .

وقال رب العزة سبحانه: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ (⁸) أي لو عاملوا الله

بالصدق لكان خيرا لهم ولكن عاملوا الله بالكذب فنافقوا وأظهروا خلاف ما

في قلوبهم و عاملوا النبي صلى الله عليه وسلم بالكذب فأظهروا أنهم

() () .

() () .

() () .

() () .

()

() () .

متبعون له وهم مخالفون له ، فلو صدقوا الله بقلوبهم وأعمالهم وأقوالهم
لكان خيرا لهم ولكنهم كذبوا فكان شرا لهم.

وروي عن أبي قتادة الأنصاري - رضي الله عنه - () أنه سمع رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول : (إياكم وكثرة الحلف في البيع فإنه ينفق ثم
يمحق) () .

وعن أبي هريرة _ رضي الله عنه _ () قال : سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول : (الحلف منفقة للسلعة ممحقة للبركة) هذا اللفظ عند
البخاري () ، وعند مسلم : (ممحقة للربح) () ، يقول ابن حجر - رحمه الله
- : ويكره الحلف في البيع مطلقاً ؛ فإن كان كاذباً فهي كراهة تحريم ، وإن
كان صادقاً فتنزيه () ، وقال النووي _ رحمه الله _ () : وفيه النهي عن

()

()

[.]

()

()

()

. ()

()

[.]

. ()

()

. ()

()

.

()

()

كثرة الحلف في البيع ، فإن الحلف من غير حاجة مكروه ، وينظم إليه هنا
ترويج السلعة ، وربما اغتر المشتري باليمين^() .

و لقد حذر رسول الله صلى الله عليه وسلم من التجار الذين يتخذون الكذب
نهجا ودينا لهم ، ولا يتورعون عنه فقال (إن التجار هم الفجار قالوا : يا
رسول الله ؟ أليس قد أحل الله البيع ؟ قال : بلى ، ولكنهم يحلفون فيأثمون ،
ويحدثون فيكذبون)^() .

وهذا بالطبع موجه إلى أولئك المستثمرين الذين يكثر من الحلف الكاذب
لتسيير أمورهم وترويج بضائعهم ، ولا يراد بأي حال من الأحوال به عموم
التجار ، وذلك لورود نصوص قرآنية ونبوية أخرى حاثّة على التجارة
والاستثمار .

ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم : (البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن
صدقا وبيننا بورك لهما في بيعهما ، وإن كتما وكذبا محقت بركتهما)^() ،
يقول الإمام أبو حامد الغزالي : إن تلبيسه العيوب وترويجه السلع لا يزيد

[] = =
[.]
()
() ()
()
() () ()
() () ()

في رزقه ، بل يحقه ويذهب ببركته ، وما يجمعه من مفرقات التلبسات
يهلكه الله دفعه واحده () .

وبعد سرد هذه النصوص ؛ فإنها واضحة الدلالة على وجوب الصدق ،
حيث أنه بركة للمستثمر السياحي في الدنيا ، والأجر والمثوبة في الآخرة ،
فيجب عليه أن يتحرى الصدق في جميع تعاملاته وأحواله وشركائه ومن
يتعاقد معهم ، وفي بيعه وشرائه ، فإن التزم بهذا الخلق كان مرضياً عند
الله ، ومرضياً عند الناس ، وكان رفعاً لدرجته ، حيث يقول المصطفى
صلى الله عليه وسلم : (التاجر الصديق الأمين مع النبيين والصديقين
والشهداء) () .

()

()

()

()

()

()

المطلب الثاني

الالتزام بمبدأ الأمانة

ومن الالتزامات التي يجب على المستثمر في القطاع السياحي أن يلتزم بـ : الأمانة ، وهي نتيجة عملية للصدق ؛ فمن كان أمين لا يخون ، ويقصد به التزام المستثمر برد كل حق إلى صاحبه قل أو كثر ، ولا يأخذ أكثر من حقه ، ولا ينقص من حقوق الآخرين ، من ثمن أو أجره أو عمولة ، ويعني أن يلتزم المستثمر بالوفاء بعقوده التي يبرمها مع الآخرين ، وألا يخون أحداً بياعاً وشراءً .

وجاء في لسان العرب : والأمانة تقع على الطاعة والعبادة والوداعة والثقة والأمان ، وقد جاء في كل منها حديث ، وفي الحديث : (الأمانة غنى)^(١) ، أي سبب الغنى ، ومعناه أن الرجل إذا عرف بها كثر معاملوه ، فصار ذلك سبباً للغنى ، وفي حديث أشراط الساعة : (والأمانة مغنماً)^(٢) أي يرى من في يده أمانة أن الخيانة فيها غنيمة قد غنمها^(٣) .

()

()

[() ()] :

()

. [/

()

والله تعالى أمر بأداء الأمانة في كل شيء يمكن أن يؤتمن عليه الإنسان ،
مما ائتمنه الله عليه أو ائتمنه عليه العباد ، ونهى عن الخيانة في جميع ذلك ،
فقال : ﴿ الدُّخَانُ الْمَحْشِيُّ وَالْأَخْوَالُ الْمُكَذِّبُ الْخِيَارَاتُ فَتِ الدَّلَائِلَاتُ ﴾ (١) ، وهذا
يشمل كل الأمانات .

فالأمانة هي رأس مال المستثمر ، والركن المتوقع عليه استثماره ،
فالمستثمر المؤتمن من قبل الناس في أموالهم استهلاكاً واستثماراً تجد
سلعته رواحا وانتعاشا ، ويزداد ربحا وتقبلا عند الله وعند الناس ، ولأهمية
الأمانة ، ولكونها دعامة بقاء الإنسان فقد تعددت النصوص الشرعية من
كتاب ربنا وسنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم مؤكده وحاشة وأمرة
بالالتزام بحق الأمانة ، واجتناب الخيانة .

فقد قال الله تعالى : ﴿ فَتِ الدَّلَائِلَاتِ الظُّلُمُ الْبُيُوتِ الْقَسْبُ الرِّجْسُ الْوَاجِبُ الْخَيْرِ ﴾

المحاذرات المُنْبَغِ الصَّفْءُ الْجَمْعُ الْمَبَافُونَ النَّجَابُ الطَّلَاقُ الرَّجْمُ الْيَدِ الْمَلِكِ

﴿ الْقَبْلَةُ ﴾ (٢) ، أي إن الله عرض الفرائض والتكاليف الشرعية على
السموات والأرض و الجبال الراسيات فأعرضهن عن حملها وخفن من
ثقلها وشدتها ، والغرض تصوير عظم الأمانة وثقل حملها وعظم أمرها
وكبر شأنها .

() ()

() ()

هربوا بأموال الناس ، فيراعى أهل الثقة والأمانة منهم فيقرهم ويبعد من
ظهرت خيانتته ويشهر أمره لئلا يغتر به من لا يعرفه () .

والأمانة التي يجب أن يؤديها المسلم ولا يخونها ما يتعلق بالجانب
الاستثماري والتجاري وكافة المعاملات المالية ، وقد أكثر الفقهاء في الكلام
عن المعاملات المالية ؛ وخاصة فيما يسميه الفقهاء ببيع الأمانة وعقود
الأمانة ، كبيع المرابحة والتولية والعقود التي تكون الأمانة فيها ضمناً ،
كالإجارة والعارية والمضاربة والوكالة والشراكة والرهن والمساقاة ،
والطمع في هذه الأبواب يغلب على القلوب إلا من ما يمنعه إيمانه ،
وتحجزه تقواه () .

وكل ما ذكر تقع في دائرة الاستثمار والتنمية السياحية ؛ ومقتضى الأمانة
فيها أن يرد كل حق إلى صاحبه قل أو كثر ، ولا يأخذ أكثر مما له ، ولا
ينقص من مستحقات الآخرين ما هو لهم ، من ثمن أو أجر أو جعالة ، أو
عمولة أو غيرها .

المطلب الثالث

الالتزام بالوفاء

يقصد بالوفاء هنا : ملازمة طريق المواساة ومحافظة عهد الخلاء () ، وهو يمثل إحدى القواعد التي يقوم التبادل عليها بين الأطراف ، بحيث يقوم كل طرف بأداء ما عليه من حق وماله من حق تجاه صاحبه ، والوفاء يعني كذلك ضرورة التزام المستثمر المسلم بمقتضى الشروط والعقود والالتزامات المالية بينه وبين غيره ، والابتعاد عن الخيانة والإخلال بوعده أو شرط وذلك سواء كان المتعامل مسلماً أو غير مسلم ، وسواء كانت المعاملة في دار الإسلام أو غيرها .

ولأهمية هذا الالتزام والخلق الإسلامي في سلوك المستثمر بشكل عام وفي سلوك المستثمر السياحي في معاملاته المالية بشكل خاص ، فقد تضافرت الأدلة الشرعية حاثّة بالوفاء بالعهد ، وموجبة على كل مسلم الالتزام بذلك ،

وأن أمره ليس متروكا لهواه ورغبته ، فهو إن لم يلتزم به فان عقاب ربه في الآجل أو العاجل له بالمرصاد .

حيث يقول الله تعالى : ﴿ سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقَائِمِ ، إِلَهَ الْغَيْبِ ﴾ (١) ، و الخطاب بهذا اللفظ (الإيمان) للتكريم والتعظيم ، يقول ابن مسعود - رضي الله عنه- إذا سمعت الله يقول (يا أيها الذين آمنوا) فأرعاها سمعك فإنه خير يأمر به ، أو شر ينهى عنه (٢) ، والمراد به في هذه الآية أن يا معشر المؤمنون أوفوا بالعقود وهو لفظ يشمل كل عهد وعقد ، والأمر بالإيفاء بالعقود يدل على وجوب ذلك ، فتعين أن إيفاء العاقد بعقده حق عليه ، فلذلك يقضى به عليه ، لأن العقود شرعت لسد حاجات الأمة فهي من قسم المناسب الحاجي ، فيكون إتمامها حاجياً (٣) .

و كما يقول الله سبحانه : ﴿ الْحَاشِيَةُ الْاِحْقَاقُ مُحْتَمَلَةُ الْفِتْنَةِ وَالْمُجْرِمَاتُ فِي الدَّارَاتِ ﴾ (٤) ، ومقتضى هذه الآية أن كل عقد و عهد جرى بين اثنين فأكثر فإنه يجب عليهما الوفاء بمقتضى ذلك العقد والعهد (٥) ، حيث أن الله جل ثناؤه سائل ناقض العقد و العهد عن نقضه إياه .

() () .

.. ()

()

() () .

()

ولهذا قال الله تعالى: ﴿فَضَّلْتُ الشُّبْرَةَ الْخَرْدِيَّةَ الشَّجَرَةَ الْكَاثِمَةَ الْإِخْفَلَ مَجْتَمِعًا

الْبَيْتِخِ الْمَجْمُوعِ فِي الدَّلَائِلِ الْبَطْوَةِ الْبَحْرِ الْبَحْرِ الْوَأَجْرَةَ﴾ () ،

والمطفف مأخوذ من الطفيف ، وهو القليل . والمطفف : هو المقل حق صاحبه بنقصانه عن الحق في كيل أو وزن () ، ويقول ابن كثير : والمراد بالتطفيف هنا البخس في الكيال والميزان ، إما بالازدياد إن اقتضى من الناس ، أو بالنقصان إن قضاهم () .

و قال صلى الله عليه وسلم : (آية المنافق ثلاث : إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا أؤتمن خان) () ، ويقول عليه الصلاة والسلام : (لكل غادر يوم القيامة لواء ، يقال هذه غدرة فلان بن فلان) () ، فدلالة هذان الحديثان على تحريم الخيانة والغدر ، ووجوب الوفاء بالوعد والعهد في جميع المعاملات المتعلقة بحقوق الناس ، ومنها المعاملات المالية والاستثمارية ، فيلزم الوفاء بما توجبه عقودها والتي تقوم على تبادل المنافع ، والمقايضة بين الأعيان والأثمان ، ومقتضى ذلك وجود علاقة مستمرة واختلاط دائم بين طرفين فأكثر ، ولا يخلو أن يكون أحد الطرفين صاحب حق ، وأن يكون الثاني مسئولاً عن أداء ذلك الحق إليه ، وعملية شأنها وقيامها على هذا المبدأ لا بد من أن يتوافر في كلا الطرفين

() (-) .

()

()

()

() .

()

)

()

()

()

()

(.

المتعاملين روح الالتزام بأداء الحقوق والقيام بالواجبات والوفاء بالالتزامات والوعود والعقود والعهود ، فالنزام كل طرف بأداء ما عليه من حق كاملاً غير منقوص ، والاقتصار في المطالبة على ماله من حق دون زيادة ، هو الوسيلة التي تضمن استمرارية هذا التعامل وهذا التبادل ، وعليه فإن الوفاء يمثل إحدى القواعد التي يقوم عليه التبادل بين الأطراف ، والمقايضة بين الأعيان والأثمان ، وذلك تأكيداً لحديث المصطفى صلى الله عليه وسلم : (إن أطيّب الكسب كسب التجار الذين إذا حدثوا لم يكذبوا ، وإذا انتمنوا لم يخونوا ، وإذا وعدوا لم يخلفوا ، وإذا اشتروا لم يذموا ، وإذا باعوا لم يظروا ، وإذا كان عليهم لم يظلموا ، وإذا كان لهم لم يعثروا) (١) .

ويقول الإمام أبو حامد الغزالي _ رحمه الله _ في حديث (وإن كتما وكذبا محقت بركتها) : فإذا لا يزيد مال من خيانة ، كما لا ينقص مال من صدقة ، ومن لا يعرف الزيادة والنقصان إلا بالميزان لم يصدق بهذا الحديث ، ومن عرف أن الدرهم الواحد قد يبارك فيه حتى يكون سبباً لسعادة الإنسان في الدنيا والدين ، والآلاف المؤلفة قد ينزع الله البركة منها حتى تكون سبباً لهلاك مالكها بحيث يتمنى الإفلاس منها ويراه أصلح له في بعض أحواله ، فيعرف معنى قولنا : إن الخيانة لا تزيد في المال ، والصدقة لا تنقص منه (٢) .

فهذه النصوص القرآنية والنبوية الشريفة فيها دلالة على أهمية الالتزام بالوفاء ، وعلى فرضيتها على المستثمر المسلم في طلب أو عرض ، ولا يحل له أن يربط التزامه بالوفاء بعوائدها إن ربحاً أو خسارة . وقد اقتضت

() () ()

()

حكمة ربنا عز وجل أن يحصل من الالتزام بها في مجال الاستثمار إلى نيل الأرباح الكثيرة، وقلما يترتب على التزامها حصول خسارة مستثمر مما يدل أن غياب الأمانة قائد إياه إلى الخسارة الدنيوية قبل الأخروية.

وهكذا فإن العهود والوفاء بها والوعود في مجال النشاط والاستثماري يظل رقبيا على سلوك المستثمر المسلم يدفعه إلى أخذ الحيطة والحذر قبل إبرام العقود والالتزام بالالتزامات ، وقبل قبول شرط من الشروط .

ولهذا فإننا نلمس أن في التزام المستثمر المسلم بهذا الضبط لأكبر وسيلة دعوية لغير المسلمين في مجال المعاملات ، إذ ما أسهل على المرء أن يكون نموذجا عمليا تطبيقيا ملموسا مشاهدا .

ولهذا فإنه على المستثمر المسلم أن يستحضر هذا الضابط في تعامله مع الناس تعاقدًا أو تعاهدًا ، بل إنه كوسيلة قوية في تحقيق النمو الاقتصادي المستقر العالي ، والتقدم العمراني المتماسك للواقع الإسلامي ولا أمل لمحو التخلف والانحدار التنموي ما لم يغد الالتزام بهذا الضابط جزءا من تكوين مستثمري الأمة وملاك الأموال .

المطلب الرابع

الالتزام بالعدل

ومن الأمور التي يجب على المستثمر السياحي الالتزام بها : أن يتحرى العدل ويتعد عن الظلم ، وهذا الالتزام أصل عظيم من أصول الشريعة الإسلامية ، وقاعدة من قواعدها في المعاملات بشكل عام وفي العقود بشكل خاص ، وإليه يعود تحريم الربا والقمار والاحتكار والغرر وغيرها من التصرفات التي نهى عنها الإسلام ؛ لأنها تحتوي على الظلم وتخالف مقتضى العدل ، وكل ما أمرت به الشريعة في المعاملات إنما هو لتحقيق العدل ومنع الظلم بجميع صورته وسد أبوابه .

يمكن تبين المقصود بالالتزام بالعدل هنا هو : إعطاء كل ذي حق حقه ، بالمساواة بين الناس جميعاً في إعطاء الحقوق ، والمساواة في المكافأة إن خيراً فخير وإن شراً فشر ، والعدل هو الذي يتبع أمر الله بوضع كل شيء في موضعه دون إفراط أو تفريط ، والقسط في الشيء في جميع الأمور ، وأداء حقوق الله وحقوق عباده .

ولهذا كان واجباً أن يعدل المسلم في قوله وحكمه ، ويتحرى العدل في كل شأنه حتى يكون العدل خلقاً له ووصفاً لا ينفك عنه ، فتصدر عنه أقواله

الْفَتْحُ الْمَخْرَجُ () ، حيث يبين الله سبحانه في هذه الآية أن العدل قيمة

مطلقة لا ينبغي أن تتأثر بالظروف والأزمنة والأمكنة .

وعن ابن عمر _ رضي الله عنه _ () أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

(الظلم ظلمات يوم القيامة) () .

وفي حديث أبي ذر _ رضي الله عنه _ () عن النبي صلى الله عليه وسلم
فيما روى عن الله تبارك وتعالى أنه قال : (يا عبادي إني حرمت الظلم
على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا) () .

ولهذا لا بد للمستثمر السياحي من إنصاف المتعاملين معه من سائحين
أومن غيرهم ، والنصح لهم ، و تجنب ظلمهم ، وترك غشهم وخداهم
والإضرار بهم في كل معاملة بينهم صغيرة كانت أو كبيرة .

وبهذا تتجلى أهمية العدل وتحريم الظلم من خلال ما سبق من نصوص
القرآن والسنة ، وتتفق جميعها على اعتبار العدل في المعاملات قيمة مطلقة
في منظورنا الإسلامي ، بل إن العدل مع العدو ليعتبر أحد مقاصد الشريعة
متمثلاً في كونه وسيلة فعالة في دعوة الناس إلى هذا الدين القيم الذي يقوم

() () .

()

[] .

() .

()

()

()

[] - -

[] .

() .

()

في سائر تشريعاته على العدالة والمساواة والإنصاف ، كما ينتج عن الالتزام بهذا الضابط في المجال الاستثماري تأكيد تلك الميزة التي ينفرد بها هذا الدين من حيث أنه يجعل من أتباعه بشرا باطنهم لا يناقض ظاهرهم ، ولا يدفع انتصارهم لذاتهم لأن يبخسوا الناس أشياءهم .

الفصل الثاني

" خصائصه ومجالاته "

ويشتمل على مبحثين :

- المبحث الأول : خصائص الاستثمار السياحي .
- المبحث الثاني : مجالات الاستثمار السياحي .

تمهيد :

يتميز عالمنا المعاصر بصناعة السياحة ، سعياً لكثير من الدول إلى الاهتمام بالاستثمار السياحي لمزاياه الإيجابية والمتعددة في المجالات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والبيئية ، فأصبحت السياحة ذات أثر فعال في دعم الاقتصاد الوطني وتنشيط حركة الاستثمار الذي بدوره أدى إلى إيجاد فرص استثمارية وتنموية جديدة ومنتزيدة سنوياً .

و صناعة السياحة في المملكة العربية السعودية تعتمد بصورة رئيسة على الهيئة العامة للسياحة والآثار ، التي تأسست بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٩) وتاريخ ١٤٢١/١/١٢ هـ و كانت بمسمى [الهيئة العليا للسياحة] وذلك تأكيداً على اعتماد السياحة قطاعاً إنتاجياً مع بقاء السائح السعودي داخل البلاد ، وزيادة فرص الاستثمار وتنمية الإمكانيات البشرية الوطنية وتطويرها ، وإيجاد فرص عمل جديدة للمواطن السعودي ، ونظراً لأهمية الآثار والمتاحف ، فقد صدر الأمر الملكي رقم ٢/أ وتاريخ ١٤٢٤/٢/٢٨ هـ والذي ينص على ضم وكالة الآثار إلى الهيئة العليا للسياحة ، وتصبح الهيئة مسؤولة عن تنفيذ مهام الآثار إلى جانب مسؤوليتها عن السياحة ، ثم بعد ذلك صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٧٨ وتاريخ ١٤٢٩/٣/١٦ هـ ، ليصبح المسمى الجديد (الهيئة العامة للسياحة والآثار) ، تأكيداً على أن السياحة

الداخلية واقع وطني يستلزم قيام الجهات المسؤولة بالتخطيط لتطويره وتنميته ، انطلاقاً من المقومات السياحية المتميزة التالية:

- نعمة الأمن والأمان التي تتميز بهما المملكة العربية السعودية والله الحمد .
- أصالة المجتمع السعودي المضيف .
- تميز الموقع الجغرافي .
- المساحة الشاسعة للمملكة وما تشتمل عليه من تضاريس متباينة ذات مناخ متنوع ومناظر خلابة .
- توفر الخدمات الحديثة والبنية التحتية اللازمة لصناعة السياحة .

وتهدف الهيئة إلى تنظيم وتنمية وترويج السياحة ، والعمل على تعزيز دور قطاع السياحة وتذليل عوائق نموه ، باعتباره رافداً من روافد الاقتصاد الوطني ، وذلك بما يتوافق مع مكانة المملكة وقيمتها ، والاهتمام بالآثار والمحافظة عليها وتفعيل مساهمتها في التنمية الثقافية والاقتصادية ، والعناية بالمتاحف و الرقي بالعمل الأثري في المملكة ، ويضطلع القطاع الخاص بالدور الرئيس في إنشاء المنشآت السياحية الاستثمارية^() .

المبحث الأول خصائص الاستثمار السياحي وأحكامها في النظام

يحظى الاستثمار السياحي في المملكة العربية السعودية باهتمام ودعم كبيرين من حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله -^(١)، وبفضل الجهود التي يقوم بها صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز رئيس الهيئة العامة للسياحة والآثار^(٢)، ولا شك أن هذه الجهود ستعزز من دور القطاع الاستثماري السياحي في دعم الاقتصاد الوطني وتوسيع قاعدته بتنوع مصادر الدخل،

()

/ /

:

[. / /] .

()

" "

:

[.

[.

وتبشر هذه الجهود بأن مستقبل الاستثمار في القطاع السياحي يدعو للتفاؤل في ظل الدعم الذي تقدمه الدولة واهتمامها بتطوير محفزات الاستثمار في هذا المجال .

ولهذا كان للاستثمار في القطاع السياحي بالمملكة مميزات وخصائص عدة ناشئة من مزيد الاهتمام والعناية القائم لتطوير وتنمية السياحة وتفعيل المواقع والوجهات السياحية الساحلية والجبلية والصحراوية ، إضافة إلى القرى والمناطق التراثية ، أو المنشآت التجارية و السياحية ، سواء كانت ناشئة من القطاع الحكومي أو كان نشوها من القطاع الخاص ، وأبرز تلك الخصائص ، ما يأتي :

المطلب الأول

التبعية لهيئة مستقلة

يعتبر للقطاع الخاص دور رئيسي في صناعة السياحة وتنميتها ، متمثل في تطوير وتنمية المشاريع واستثمار المناطق السياحية () ، ومرجع القطاع الخاص الاستثماري في المجال السياحي يعود إلى الهيئة العامة للسياحة والآثار ، و تعتبر الهيئة العامة للسياحة والآثار هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة بموجب نص المادة الثانية من تنظيم الهيئة العامة للسياحة والآثار .

ونظراً لكون الاستثمار في القطاع السياحي في المملكة مجزأً ومتناثراً ، وتتوزع صلاحياته ومسئوليته بين العديد من الأجهزة في القطاعين الحكومي والخاص ، فتقوم الهيئة بدور قيادي في سبيل احتضان الاستثمار في هذا القطاع ، وتنظيمه على أسس علمية ، بما يشمل ذلك من توفير رؤية واضحة وتخطيط على المستوى الوطني وعلى مستوى المناطق ، وبناء الهيكل المؤسسي للسياحة وفق شركاء فاعلة مع القطاعين العام والخاص ، وتطوير الأنظمة السياحية اللازمة لتنظيم عمل القطاع الخاص ، وتهيئة المناخ المحفّز للاستثمار السياحي .

كما سعت الهيئة لإيجاد بيئة عمل جاذبة للاستثمار السياحي ، وتوفير خدمات شاملة للمستثمرين ، ولذلك أقرت الهيئة إنشاء (مركز خدمات الاستثمار والتراخيص السياحية) ، لتوفير البيئة المناسبة والميسرة للتواصل مع المستثمرين في المجالات السياحية المختلفة ، لتساعد على نمو المشاريع السياحية .

ولهذا تهدف الهيئة العامة للسياحة والآثار إلى تطوير الأنظمة واللوائح المتعلقة بالاستثمار السياحي ، وتطوير الأنظمة المتعلقة بالأنشطة السياحية المختلفة واللوائح الخاصة بها ، وذلك لزيادة جذب الاستثمار المحلي والأجنبي لإقامة المشروعات والمنشآت السياحية في كافة المناطق الداخلية في المملكة .

و تهدف الهيئة إلى إعداد الإستراتيجية اللازمة الخاصة بالاستثمار ، وتسهيل إجراءات السفر لرجال الأعمال والمستثمرين ، ودعم وإنشاء شركات استثمارية لتنمية هذا القطاع ، بالإضافة إلى تبني الدولة إقامة بعض المشاريع السياحية المشتركة مع القطاع الخاص .

وتعمل الهيئة العامة للسياحة والآثار تذييل العوائق التي يتعرض لها النشاط السياحي ، وتقديم التسهيلات والحوافز الاستثمارية والمالية والغير مالية للمستثمرين في القطاع السياحي () .

كما تعمل الهيئة على وضع الخطط الإعلامية والتسويقية المتعلقة بالسياحة وتنفيذها لتشجيع الاستثمار السياحي وتنشيط الحركة السياحية ، وذلك بتنسيق الجهود بين الجهات الحكومية وغيرها فيما يخدم تحقيق المصلحة العامة وتحقيق أغراض الهيئة منها () .

ومن هذا المنطلق جمعت الهيئة العامة للسياحة والآثار المستثمرين في القطاع السياحي تحت مظلة واحدة وسقف واحد ، لتنظيم عملية الاستثمار في هذا الجانب ليكون أكثر مرونة وانتظاماً ، من تبيين شروط وضوابط التراخيص ، و التزامات و مواصفات المنشآت السياحية المخصصة للاستثمار ، والإرشادات الخاصة بها ، كما تبين إجراءات القائمين بها من شخصيات طبيعية أو معنوية ، واستقبال طلبات التراخيص للأنشطة والمهن السياحية ، وطلبات الدعم الفني والاستشارات في ضوء الصلاحيات الممنوحة للهيئة ، كما تحدد المعوقات والصعوبات التي قد تواجه المستثمر السياحي في إطار الأنظمة واللوائح ، وتشجيع وتطوير العمل والاستثمار في هذا القطاع ، وتذليل العوائق والتحديات أمامهم ، فهي المرجع لهم نظامياً وفنياً واستشارياً .

وتبعية الاستثمارات السياحية للهيئة العامة للسياحة والآثار في غاية الأهمية لعملية التنشيط والتنمية السياحية ، فهي البنية الأساسية لها ، للنهوض بهذا

القطاع إلى مصاف الدول المتقدمة ، و خلق بيئة تنافسية استثمارية في هذا المجال ، مما يعود على المملكة بالنفع والمصلحة العامة .

ولعل إحدى المشكلات الكبرى في مجال تنمية السياحة في البلدان النامية هو نقص وغياب المؤسسات القائمة بالتخطيط والتوجيه والتنظيم التنموي بشكل عام ؛ والتخطيط السياحي بشكل خاص ، وقد أوضح الدكتور تيم بلمان : أن التخطيط للمنشآت والتسهيلات السياحية يمثل ضرورة ملحة للبلدان النامية () .

فمن الضروري وجود مؤسسات مهتمة بالاستثمارات السياحية تعمل على تطوير التصنيع والخدمات السياحية للسياح حتى تتمكن من تقليص السيطرة الأجنبية على حركة الاستثمار السياحي ، حيث أن من المشاهد أن البلدان التي تعتمد على السياحة في الدخل الاقتصادي تخضع إلى حد بعيد لسيطرة الشركات السياحية الأجنبية ، كما تذهب المكاسب التجارية من جراء ذلك إلى أيد أجنبية ، أما المواطنون فيستفيدون فقط من فرص التوظيف التي تخلقها السياحة ، وهذا بالطبع عند عدم وجود مؤسسة أو هيئة قائمة للعمل على تنظيم السياحة والاستثمار فيها () .

ومن هذا يتضح مدى ضرورة تبعية الاستثمار السياحي لهيئة مستقلة باسم الهيئة العامة للسياحة والآثار ، وذلك لتنظيمه وتطويره والعمل على تنشيطه وتنميته بالإضافة إلى تبيين وضبط الإجراءات والتعاملات الخاصة بالاستثمار في هذا المجال .

/ ()

/ ()

المطلب الثاني

توافق الاستثمار السياحي مع الشريعة الإسلامية

نشأت الهيئة العامة للسياحة والآثار كجهة تنظيمية وإشرافية على الاستثمار والتنمية في النشاط السياحي ، سعياً إلى إيجاد سياحة عفيفة نقية في بلاد الحرمين ، مانعة حدوث التجاوزات النظامية والشرعية من قبل المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال أو الجهات ذات العلاقة من القطاعين الحكومي و الخاص ، وهذا من أعظم الواجبات التي يقوم بها ولاة الأمر في المملكة لسياسة الرعاية ، و التصرف والعمل بما يحقق المصلحة العامة للمجتمع السعودي ، وضبط تعاملات الناس ، وتيسير أمورهم على وجه الكمال .

واستمداداً من النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية^(١) في مادته الأولى حيث نص على أن [المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ، ذات سيادة تامة] ، وفي مادته السابعة حيث جاء ما نصه [يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله وسنة رسوله وهما الحاكرمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة] ، ومن هذا يتبين أن كل ما

يعارض مبادئ الشريعة الإسلامية وقواعدها فهو باطل لا يجوز العمل به ، ولا تنفيذه ، ولا بذل المال فيه .

وإذا كان هذا المبدأ قد رسمته الدولة - وفقها الله - لكل أجهزتها ومرافقها ومنها الهيئة العامة للسياحة والآثار فإن القطاع الخاص و المستثمر في النشاط السياحي - وهما الشريك الهام في صناعة السياحة - ملتزم بذلك فلا تتعارض أعماله ومشاريعه وأهدافه مع مبادئ الشريعة الإسلامية أو الأنظمة المرعية .

حيث جاء في عدد من اللوائح التنفيذية والتنظيمية أن يكون الاستثمار والعمل في القطاع السياحي وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ، ووفقاً لأنظمة ولوائح المملكة ، ووفقاً لأعراف وتقاليد ومبادئ المجتمع السعودي المسلم ، وذلك لما يتوافق مع مكانة المملكة العربية السعودية وقيمتها بين الدول العربية والإسلامية والعالمية على وجه العموم () .

فجاءت اللائحة التنفيذية لنظام الفنادق لتبين الواجبات التي تقع على عاتق منشأة الإيواء السياحي الفندقية ومنها : (التقيد بالتقاليد المرعية) () ، كما ذكرت أن من شروط إدارة الفنادق : (ألا يكون قد حكم عليه بعقوبة مخلة بالشرف أو الأمانة ، وأن يكون حسن السمعة والسلوك) () و ما ذلك إلا حفاظاً على الآداب والأخلاق الشرعية لتحقيق للمصلحة العامة .

كما أوضحت اللائحة المنظمة للوحدات السكنية المفروشة بعضاً من الأمور التي لا بد من أصحاب هذه الوحدات السكنية التقيد بها ومنها :

-
- () :
/ /
() :
() :

(الفصل بين الوحدات السكنية المخصصة للعائلات والوحدات السكنية المخصصة للعزاب ، وعدم إسكان العزاب في وحدات العائلات ، وعدم إسكان العائلات في وحدات العزاب) وذلك حرصاً من المنظم على الخصوصية التي يتميز بها المجتمع السعودي في ذلك .

كما أصدرت الهيئة العامة للسياحة والآثار تعميماً لكافة مشغلي الأنشطة السياحية بما فيها الإيواء السياحي ومكاتب السياحة والسفر والمنظمين للبرامج والفعاليات السياحية بمنع التدخين داخل مرافقها المغلقة ، وذلك حفاظاً للصحة العامة لكافة المجتمع ، وتحلياً بمكارم ومحامد الأخلاق الفاضلة التي أمر بها النبي صلى الله عليه وسلم وسار على نهجها الصحابة والتابعين والسلف والخلف الصالح ، والمملكة العربية السعودية بكونها دولة إسلامية تستمد نهجها وسياساتها من نهج الرسول صلى الله عليه وسلم وتعاليم الأحكام الشرعية الإسلامية^(١) .

وكما بينت اللجنة الاستشارية للإرشاد السياحي بأن من واجبات المرشد السياحي الالتزام بالتقيد بأحكام النظام العام والآداب ، والتقيد بمتطلبات المهنة والتعليمات ومراعاة المصلحة العامة والمواطنة والسلوك العام^(٢) .

وبينت الهيئة العامة للسياحة والآثار بضرورة تقيد العاملين بوكالات السفر والسياحية بالأخلاقيات والتقاليد المعمول بها ، وأن يتمتع بحسن السيرة والسلوك ، وأن تكون لديه شهادة خلوه من السوابق القضائية^(٣) .

/ /

() :

() / /

() :

وجاء في تنظيم الهيئة العامة للسياحة والآثار ذكر اختصاصات الهيئة وبذلها للجهود الكفيلة بإنجاح هذه الصناعة وهذا من باب تحقيق المصالح والتعاون على البر والتقوى ، وبذل الجهد والمجهود في خدمة الوطن والمواطنين والرقى بهما^(١) .

و كما جاء في أهداف الهيئة : احترام العادات والتقاليد الاجتماعية والخصوصية العائلية التي تميز المجتمع السعودي المسلم عن غيره^(٢) ، وهذا يبين مراعاة الهيئة والمستثمرين في القطاع السياحي لعادات وتقاليد المجتمع في مشاريعهم وأنشطتهم السياحية ، و ملائمتها لتلك العادات والتقاليد وعدم الخروج عن ذلك ، كما يبين ضمان عدم التبذل فيها بما يخدش الحياء والمروءة والحشمة ، وهذا الهدف يلزم المستثمر في المشاريع والمنشآت السياحية أن تكون مصممة في بنائها وتفصيلها على أساس من الستر ومراعاة الخصوصية للعائلات ومنع كل ما يؤدي للسفور وكشف العورات ، أو أي مظهر من مظاهر الانحراف والميل عن الأنظمة واللوائح السعودية القائمة على الشريعة الإسلامية .

المطلب الثالث

اعتبار الأماكن المستثمرة سياحياً مصونة بحكم النظام

() :

()

()

()

إن الاستثمار في المجال السياحي شأنه شأن أي نشاط استثماري في المجالات الأخرى يبحث عن ركيزتين أساسيتين لمباشرة نشاطها في أي مكان ، وتتمثلان في الضمانات والحوافز ، كتوفير الاستقرار الذي يشكل مناخاً ملائماً للاستثمار ، إلى جانب ضمانات ومحفزات عديدة أهمها الأنظمة واللوائح المتعلقة بالاستثمار المحلي أو الخارجي ، وتوفير بنية تحتية ملائمة ، وتوفير حماية للمنشآت الاستثمارية^() .

ومن هذا حرصت الهيئة العامة للسياحة والآثار إلى توفير الكثير من الضمانات والمحفزات للمستثمرين في القطاع السياحي ، من أجل الترغيب في الاستثمار السياحي في المملكة العربية السعودية ، وذلك لتطوير السياحة في المملكة والنهوض بها وتنميتها ، وجعلها عملة صعبة ودخلاً اقتصادياً ثابتاً من موارد الدخل للمملكة .

ولهذا بينت الهيئة أن الأماكن السياحية مصونة بحكم النظام ، ولا يجوز الاعتداء عليها أو تشويهها أو أي مظهر من مظاهر العبث أو الفساد لها ، بالإضافة إلى عدم جواز تملكها أو استثمارها أو استغلالها بالطرق الغير شرعية^() .

فحماية الهيئة لهذه الأماكن السياحية بحكم النظام ؛ هي إحدى الضمانات والحوافز التي تمنحها الهيئة ، لأن ذلك يعطي الاستقرار والأمان للاستثمار فيها ، وذلك يوفر البيئة المناسبة والمناخ الملائم لرجال الأعمال والمستثمرين إلى استغلال هذه الأماكن بالاستثمار فيها ، و تنمية أموالهم

()

() []

بها ، و عرض بضائعهم ومنتجاتهم ، وإحياء تلك الأماكن والمناطق ، وزجها بالمهن والنشاطات السياحية .

بالإضافة إلى أن الهيئة قد أوضحت الطرق الشرعية والنظامية التي يمكن استغلال الأماكن السياحية ، وهي إما استغلالها مباشرة من قلب الدولة ، أو تأجيرها للقطاع الخاص عن طريق المنافسة العامة () ، وما ذلك إلا لتبيين السبل والوسائل من إجراءات وضوابط لكيفية الاستثمار في الأماكن أو المناطق السياحية ، و تحديد الإطار النظامي لاستغلالها والذي يوضح الطرق والمبادئ الأساسية لها ، وذلك لاطمئنان أصحاب رؤوس الأموال والتجار أو المستثمرين السياحيين على استثمارهم ، وبعداً عن التنزع والخلاف والاختلاف ، أو المساس بالمنشآت و اعتداء عليها والعبث بها .

وهذا الدعم والاهتمام من الهيئة العامة للسياحة والآثار للمنشآت والأماكن والمناطق السياحية في سبيل المحافظة على المال والمنشآت في المواقع السياحية ، وتوفير الأرض الخصبة ، والبيئة الملائمة ، للعمل والاستثمار في القطاع السياحي .

المطلب الرابع

وجود ميزانية مستقلة

سعت الهيئة العامة للسياحة والآثار منذ تأسيسها إلى تحقيق تنمية سياحية قيمة بيئياً وثقافياً واقتصادياً واجتماعياً ، انطلاقاً من قيمها الإسلامية وتراثها العريق وكرم ضيافتها ، كما حرصت الهيئة العامة للسياحة والآثار بالتعاون مع بعض الجهات الحكومية والخاصة إلى تحقيق نمو اقتصادي في النشاط السياحي من خلال تشجيع الاستثمار ووضع آليته ، وبهذا عملت الهيئة على الاهتمام بالاستثمار السياحي ، والعمل عليه ، والإعلان له ، وترويج نشاطه ، وجلب أصحاب رؤوس الأموال له ، للاستثمار فيه ، وتقديم الحوافز لهم ، وتقديم التسهيلات والخدمات ، وإزالة المعوقات والصعوبات عنهم ، لتهيئة المجال الاستثماري لهم في القطاع السياحي في المملكة العربية السعودية .

ولهذا خصصت المملكة العربية السعودية للهيئة العامة للسياحة والآثار ميزانية مستقلة تعد وتصدر وفقاً لترتيبات إصدار الميزانية العامة للدولة^() ،

وتبدأ السنة المالية للهيئة وتنتهي مع السنة المالية للدولة^() ، وتتكون أموال الهيئة من الاعتمادات التي تخصص لها من ميزانية الدولة ، والهبات والإعانات والمنح والوصايا والتبرعات التي يقبلها مجلس الإدارة ، بالإضافة إلى المقابل المالي للعضوية للهيئة والمقابل المالي الذي يستوفى نظير الخدمات التي تقدمها الهيئة في مجال اختصاصها^() .

()

()

()

وبهذا عمدت الهيئة لإيجاد ميزانية خاصة للاستثمار السياحي^() قائمة بالإعلان عنه والترويج له ، ودعوة وتشجيع القطاع الخاص للمشاركة به ، وإقامة المعارض وعقد اللقاءات والملتقيات والندوات والمؤتمرات ، والتواصل مع المنظمات الدولية المهتمة بالسياحة^() ، بالإضافة للعمل على حماية وصيانة الآثار وترميمها وتهيئتها للزوار والسياح^() ، و غيرها من متطلبات الهامة لرواج الاستثمار السياحي في المملكة .

يقول الأستاذ أحمد الشهري^() / نحن في حاجة ماسة إلى تفهم أهمية صناعة السياحة نظراً لتأثيرها المباشر في جميع مناحي الحياة أمنياً واقتصادياً ودينياً وترفيهياً ، وهذا يعني وبشكل صريح أن السياحة الوطنية تحتاج إلى دعم مالي ضخم ، ومخصصات مالية عاجلة تؤسس لمنظومة سياحية متكاملة قائمة على بنية تحتية متينة ومتطورة^() .

ويقول الأستاذ عبد الرحمن الجساس^() / أن القطاع السياحي له النصيب الأوفر من ميزانية الهيئة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال نمو المشاريع التي تساعد في رفع المستوى السياحي لمناطق المملكة كافة ،

() :
[.] / . :
[.] ()
[] ()
()
() / /
()

والمساهمة باكتمالها في الارتقاء بتطور الجهات السياحية الداخلية بشكل عام^(١).

وأوضحت مراكز الخدمات الاستثمارية في الهيئة العامة للسياحة والآثار أن الاستثمار السياحي قام على الأموال والمدخولات التي تستقطعها الهيئة من الميزانية الخاصة بها ، بالإضافة إلى مذكرات التعاون بين الهيئة والصناديق التنموية وموارد التمويل التي تم إنشاؤها لمساعدة ودعم تنمية الاقتصاد السعودي بصورة عامة ، واستخدمت بعض هذه الصناديق كمصدر لرأس المال في قطاع السياحة ؛ كبنك التسليف والادخار^(٢) ، وصندوق المؤيعة^(٣) ، وصندوق التنمية الصناعية^(٤) ، وصندوق الاستثمارات العامة^(٥) ، وصندوق تنمية الموارد البشرية^(٦) .

	/ /	()
	.	()
	.	()
		()
	//	(/)
	//	(/)
)		()
	//	(/)

المبحث الثاني مجالات الاستثمار السياحي

تعد المملكة العربية السعودية مهد الحضارة الإسلامية ، وأكبر دول الخليج من حيث المساحة والتعداد السكاني والقوة الاقتصادية ، وأعلى نمو ناتج محلي في منطقة الخليج والشرق الأوسط ، وأكبر منتج للنفط على مستوى العالم ، و تزخر بوجود قطاعات استثمارية واقتصادية كثيرة ، ويعتبر إنشاء الهيئة العامة للسياحة والآثار من أكبر محفزات الاستثمار في القطاع السياحي ، والذي يعد مرجع لجميع الأنشطة ذات العلاقة بالسياحة بشكل مباشر ، وكذلك الاستثمار في الخدمات السياحية المساندة التي تجعل مقاصد الوصول أكثر جاذبية ، وتقدم البنية التحتية والدعم للنشاطات السياحية ، والتي تركز بصفة أساسية على استغلال الموارد الطبيعية والتاريخية والتراثية والبشرية وتعظيم قيمها في المملكة ، وما تحققة من مردود وعائد سواء في دفع عجلة التنمية السياحية أو تحريك النشاط الاقتصادي بالمملكة،

و هناك بعض الأنشطة والمجالات التي يتعين أن توضع ضمن أولويات المشروعات التي تتضمنها الحقائق الاستثمارية وتكون معدة للتنمية والاستثمار السياحي . وتمثل هذه المجالات فيما يأتي :

المطلب الأول الإيواء السياحي

تزخر المملكة العربية السعودية بما حباها الله من مقومات طبيعية بالكثير من الأماكن الطبيعية والأثرية التي تعد مقصد للسائح في كافة مناطق المملكة ، كما أقامت المملكة الكثير من المنشآت العامة وأبرمت العقود للمنشآت الخاصة في العديد من المدن و المناطق ، وذلك بهدف تشجيع السياحة الداخلية ؛ فضلاً عن تلبية الحاجات الاجتماعية للسكان المحليين ، كما أن المملكة تعد مقصد لجميع المسلمين من كافة أنحاء العالم ؛ وذلك لقاصدي فريضتي الحج والعمرة على مدار العام .

ولذا عمدت المملكة العربية السعودية إلى إصدار نظام الفنادق والوحدات السكنية (الإيواء السياحي) ، وذلك وفقاً للمرسوم الملكي رقم (م / ٢٧) وتاريخ ١١/٤/١٣٩٥ هـ ، وحرصاً من المملكة العربية السعودية إلى تنمية النشاط السياحي والرقي بالمجتمع السعودي إلى أعلى درجات الرفاهية و الكمال فقد أصدر القرار الوزاري رقم (١٣٧٥) وتاريخ ١٨/٤/١٣٩٧ هـ

اللائحة التنفيذية لنظام الفنادق ، وذلك لتوضيح الأمور المبهمة والجوانب النظامية المتعلقة في جانب الفنادق من الإيواء السياحي ، كما عمدت إلى إنشاء لائحة الأحكام المنظمة للوحدات السكنية المفروشة وذلك بالقرار الوزاري رقم (١٤٧٤) وتاريخ ١٢/٨/١٤٢١ هـ .

ويقصد بالإيواء السياحي : كل مكان يوفر خدمة المبيت بصورة رئيسية للسياح مقابل أجر سواء كان هذا المكان فندق ، أو أي وحدة سكنية أخرى تؤدي نفس الأغراض ، ويطلق على السائح المستفيد من منشآت الإيواء السياحي " نزيل " (١) .

وقد أعدت الهيئة العامة للسياحة والآثار عدد من الدراسات التي تبين فرص الاستثمار في مجال الإيواء السياحي ، ويتم توزيعها على المستثمرين بهدف تشجيع الاستثمار في هذا النشاط ، كما أن التنظيم الذي أقرته الهيئة يعد محفز للاستثمار في هذا المجال والذي يمثل حماية للمستثمر والسائح .

وللإيواء السياحي عدة مجالات تتمحور بالتالي :

- الفنادق .
- الوحدات السكنية المفروشة .
- الفلل الفندقية .
- فنادق الطرق (الموتيلات) .
- النزل البيئية .

ويفيد النظام أنه لا يجوز لأي مأوى سياحي أن يمارس أعماله ما لم يحصل على ترخيص بذلك ، ويصدر الترخيص بقرار من وزير التجارة بناء على توصية إدارة الفنادق في وزارة التجارة والصناعة المسؤولة عن الاقتراح بمنح تراخيص الاستثمار أو رفضها ، واقتراح الدرجة أو الفئة التي يصنف فيها كل الفندق ، وإعادة النظر في التصنيف كل سنة على ضوء تقارير المفتشين ، وتطبيق العقوبات على المخالفين ، واقتراح قوائم الأسعار لكل درجة أو فئة^() .

وبين النظام مجموعة من الشروط والضوابط لمنشآت الإيواء السياحي ، منها ما يتعلق بالمستثمر السياحي ، ومنها ما يتعلق بالمنشأة السياحية ، ومنها اشتراطات خاصة بتشغيل المنشآت السياحية ، وهي كما يلي :

الشروط الخاصة بالمستثمر^() :

- أن يكون المستثمر سعودي الجنسية ، سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً ، أو أن يكون أجنبياً مرخص له بذلك .
- أن يكون الشخص الطبيعي كامل الأهلية ، وإلا تعين على ممثله الحصول على إذن شرعي .
- أن يكون له الحق في مزاولة هذا النشاط .
- أن يكون مالكاً للعقار بموجب صك شرعي ، أو مستأجر لها بشرط موافقة مالك العقار كتابة على ذلك .
- ألا يكون قد حصل على تشغيل أو قام بإدارة منشآت إيواء سياحي سبق الحكم نهائياً بغلقها .

()

()

وهذه الشروط مبينة على حصر حركة الاستثمار والتنمية في المجال السياحي على الكوادر الوطنية ، وتضييق الخناق على المستثمر الأجنبي بشروط يرى المنظم أنها تصب في مصلحة الاقتصاد الوطني في ذلك .

الشروط الخاصة بالمنشأة السياحية () :

- الحصول على كافة التراخيص اللازمة من الجهات المعنية (البلديات- الدفاع المدني - الهيئة العامة للسياحة والآثار) .
- يجب أن يوفر في المبنى الحد الأدنى من الاشتراطات (من جودة وسلامة وأدوات إطفاء وغيرها) .
- أن يتوافق المبنى مع معايير التصنيف المحددة من قبل الهيئة .

الشروط الخاصة بتشغيل المنشآت السياحية :

الشروط الخاصة بالإدارة () :

- الحصول على مؤهل علمي دراسي مناسب .
- خبرة عملية كافية بالإدارة الفندقية .
- إجادة اللغة العربية و إحدى اللغتين الإنجليزية والفرنسية .
- ألا يكون قد سبق الحكم عليه نهائياً بعقوبة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

الشروط الخاصة بالعاملين () :

()

()

- التقيد بالتقاليد المرعية .
- شهادة صحية رسمية تفيد الخلو من الأمراض المعدية .
- التحصين بصفة دورية ضد الأمراض المعدية .
- السيرة والسمعة الطيبة ، واللباقة في استقبال ومعاملة النزلاء وحسن المظهر .
- مراعاة الزبي الخاص للقسم الذي يعمل به في المنشآت .
- الخبرة والثقافة التي تتناسب مع درجة المنشآت السياحية وفئته وطبيعة العمل .

وبالنظر إلى الشروط السابقة الخاصة بالإدارة نجد أنها غير كافية ولا تغطي متطلبات العمل السياحي في هذا المجال ، حيث يشترط على الإدارة في المنشآت السياحية الخبرة الكاملة عن المواقع السياحية والأماكن المناطق الأثرية المحيطة بالمنشأة ، لإعطاء المعلومات الكاملة واللازمة للسياح والقاطنين في المنشأة عن هذه المواقع والأماكن .

كما أن وجود شروط عامة موحدة لكل المنشآت السياحية فيه نوع من المرونة ، حيث أن من الطبيعي أن لكل منشأة سياحية طابعها الخاص من حيث الفئة والشكل والموقع وأن كل منشأة لها شروطها الخاصة بها وتختلف عن بعضها بحسب هوية المنشأة ، إلا أنها تتحد في الشروط العامة وذلك لمراعاة الجوانب الفنية والإدارية في المنشآت السياحية ، بالإضافة إلى حرص المنظم على حفظ حقوق السياح والمقيمين في هذه المنشآت .

و لهذا تحرص الهيئة العامة للسياحة والآثار إلى إعداد وتنفيذ برنامج للرقابة المشتركة بين الهيئة ووزارة الصناعة والتجارة على قطاع الإيواء في المملكة بهدف التحقق من توفر العناصر الأساسية (الأمن والنظافة والسلامة) ، ورفع جودة مستوى الخدمة المقدمة في منشآت الإيواء ، بالإضافة إلى بناء قاعدة بيانات لقطاع الإيواء في المملكة ، وذلك بهدف معالجة وتصحيح أوضاع المنشآت المخالفة .

ولهذا تحرص الهيئة على تذليل العوائق التي تؤثر سلباً على تطوير القطاع السياحي من خلال قنوات الاتصال المباشر مع الشركاء و من خلال عقد الورش العلمية بهدف تنظيم هذا القطاع ووضع البناء المؤسسي والمنهجي له ، وذلك لإيجاد بيئة سياحية مناسبة ، ساعية إلى تنمية وتطوير صناعة السياحة والرقي بها و بالسياح وبالمجتمع إلى أعلى درجات الرقي و التقدم .

المطلب الثاني **وكالات السياحة والسفر**

سعت الهيئة العامة للسياحة والآثار لإيجاد بيئة عمل جاذبة للاستثمار السياحي ، وتوفير خدمات شاملة للمستثمرين وللسياح على حد سوا ، كما سعت إلى تقديم الحوافز والتسهيلات والمغريات لتشجيع العمل في قطاع السياحة ، ولتحقيق هذا الهدف أقرت الهيئة اللائحة المنظمة لوكالات السياحة والسفر والشحن الجوي ، التي صدرت بموجب القرار الوزاري رقم ٢٩٧٤ / ١٠ / ٨ / ٤ / ١ / ١ ، وتاريخ ١٤١٩ / ٩ / ٢٤ هـ .

ومن المعلوم أن مكاتب ووكالات السياحة والسفر لها الدور الرئيس بالنسبة لتخطيط الإجازات وتوفير المعلومات والبيانات عن الإمكانيات السياحية في المناطق المختلفة ، بالإضافة لما تقوم به من بيع وشراء و صرف التذاكر لداخل المملكة أو خارجها عبر مختلف وسائل النقل ، وتسويق برامج الرحلات السياحية سواء الفردية أو الجماعية ، وقد نمت وكالات السياحة والسفر وتعددت خدماته بنمو وتعدد مطالب السياح أو المستفيدين .

ويقصد بوكالات السياحة والسفر^() : كل شخص طبيعي أو اعتباري يزاول أحد الأعمال التالية : أ / بيع وشراء و صرف التذاكر أو قسائم لنقل الركاب .

ب / بيع وشراء وتأجير وسائل النقل الجوي .

ج / تقديم خدمات الحجز بوسائل النقل الجوي .

د / تنظيم الرحلات الفردية والجماعية بتذاكر سفر مشتركة تشمل ما يحتاج إليه المسافر من خدمات .

ونصت اللائحة على أنه لا يجوز إنشاء أو استغلال شركات ووكالات السفر والسياحة إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك ، وذلك من رئاسة الطيران المدني ، وبالشروط التالية :

شروط الحصول على ترخيص وكالات السياحة والسفر^() :

()

()

- أن تكون المنشأة سعودية ، وإذا كانت أجنبية فينبغي أن تكون خاضعة للنظم واللوائح التي تضعها وزارة التجارة والصناعة حول استثمار رؤوس الأموال الأجنبية ، وأن تكون تابعة لإحدى الدول التي تخول السعوديين أفراداً أو شركات حق مزاوله هذه الأنشطة في بلادها .

- تقديم طلب الحصول على الترخيص باسم رئاسة الطيران المدني ، وتعبئة النموذج الخاص بذلك .

- تقديم ضمان بنكي ساري المفعول لمدة سنتين ونصف ويجدد مع تجديد التراخيص ، وقيمة الضمان البنكي لمكاتب ووكالات السفر والسياحة مليون ريال مقابل فتح المكتب الرئيس .

- تكون مدة الترخيص سنتان ، ويجدد في نهايته لمدة مماثلة .

وبالنظر إلى الشروط السابقة على وجه العموم نرى أنها تصب في مصلحة الاقتصاد السعودي العائد على الشعب بالرفع العام ؛ وذلك بحصر وكالات السياحة والسفر على المنشآت السعودية أو تكون خاضعة لأنظمة استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في المملكة العربية السعودية وذلك لتقليص السيطرة الأجنبية على حركة الاستثمار في المملكة ، والحد من التفريط في الثروات السياحية التي لا تعجز عنها الكوادر الوطنية السعودية .

وتبين الهيئة بأنه يجوز إيقاف منح التراخيص الخاصة بوكالات السفر والسياحة مؤقتاً أو بصفة دائمة ، وذلك بقرار من رئيس الطيران المدني وفقاً لما تقتضيه المصلحة العامة^() ، كما نصت اللائحة أن على مكاتب

ووكالات السفر والسياحة أن تمسك بدفاتر نظامية ، و أن تضع ميزانية مستقلة لحساباتها و أوجه نشاطها مصدقه من قبل محاسب قانوني معتمد في المملكة () .

وبينت اللائحة التنظيمية على أن إلغاء الترخيص لمكاتب و وكلاء السياحة والسفر بحكم النظام تكون في الحالات التالية :

إلغاء الترخيص () :

- إذا تنازلت المنشأة عن الترخيص .
- إذا توقفت المنشأة عن مزاوله نشاطها مدة سنة كاملة .
- إذا فقدت المنشأة شرطاً من الشروط المنصوص عليها آنفة الذكر .

كما أوضحت اللائحة الشروط والمواصفات التي يجب توفرها في مكاتب ووكالات السياحة والسفر ، وهي على النحو التالي :

شروط مكاتب وكالات السياحة والسفر () :

- أن يقع المكتب على شارع عام ، أو في مركز تجاري ، مع وجود لوحة إعلانية موضح فيها اسم الوكالة باللغة العربية والإنجليزية .
- توفر خطي هاتف وفاكس .
- أن لا تقل المساحة المخصصة للعملاء في المكتب عن عشرين متر مربع ، وأن تكون بواجهة زجاجية ، مع توفر شروط السلامة .

()

()

()

- أن لا تقل ساعات العمل اليومية عن ثمان ساعات ، وأن يتوفر في المكتب كاونترين على الأقل .
- توفر خزنة حديدية لحفظ مستندات السفر والأختام .
- توفر الأنظمة الآلية للحجز ، وذلك لرفع مستوى الخدمات المقدمة .
- اشتراك الوكالة ببرنامج تسوية مبيعات الوكالات .
- تعيين موظف سعودي واحد على الأقل في كل مكتب .

وهذه الشروط وإن كانت منطقية بعض الشيء إلا أنها معتمدة على وسائل قديمة ؛ كشرط توفر الهاتف والفاكس ، فقد يضاف لها الهاتف المتنقل (الجوال) أو البريد الإلكتروني أو أي وسيلة من وسائل التوصل الاجتماعية الحديثة ، بالإضافة إلى شرط توفر خزنة حديدية لحفظ المستندات ؛ فقد يستغنى عنها بملفات محكمة الحماية في الحاسب الآلي ، بالإضافة إلى اشتراط موظف سعودي واحد ؛ حيث أن نظام العمل الجديد يلغي مثل هذا الشرط ويستبدله بتوظيف عدد كاف من الكوادر السعودية ، فعلى الإدارة العامة للتراخيص والجودة في الهيئة العامة للسياحة والآثار إعادة النظر في هذه الشروط ، وجعلها أكثر تطوراً وأقرب للواقع المعاصر في المملكة .

المطلب الثالث

تنظيم الرحلات السياحية

تسعى الهيئة العامة للسياحة والآثار إلى تنمية وتطوير صناعة السياحة من خلال إيجاد برامج و أنشطة سياحية متكاملة ، تشمل على مختلف العناصر التي يطلبها السائح خلال رحلته السياحية ، وتحرص الهيئة على تقديمها

وفق معايير دولية لضمان جودة المنتجات السياحية وتميزها ، بما يساعد على تسويقها في مختلف المناطق والمواقع السياحية داخل المملكة .
ونظراً لاستيعاب الهيئة للدور الرئيس لوكالات السفر ومنظمي الرحلات السياحية في التأثير على تطوير القطاع السياحي ، فقد تناول إعداد السياسة العامة لتنمية السياحة في المملكة على دراسة هذين النشاطين ، واتضح وجود خلط بين وكالات السفر والسياحة ومنظمي الرحلات السياحية حسب الممارسة الحالية في وكالات السفر والسياحة .

وقد حدد في السياسة العامة لتنمية السياحة بأن تنظيم قطاع منظمي الرحلات السياحية هو أهم العناصر الأساسية لنجاح تنمية السياحة المستدامة ، وهذا يتفق تماماً مع توجهات جميع إدارات السياحة في مختلف الدول ، وحتى تتمكن الهيئة من التحكم في تنمية وتطوير نشاط السياحة في المملكة ، كان لا بد من وجود تنظيمات ولوائح لنشاط تنظيم الرحلات السياحية وبهدف كسب ثقة المستهلك في جودة المنتجات السياحية .

وانطلاقاً من هذه النظرة ، فقد وضعت الهيئة ضوابط مفصلة لترخيص منظمي الرحلات السياحية ، بعد مناقشتها مع الشركاء من القطاعين الحكومي والخاص ، وذلك لتكفل تطوير هذا النشاط على حد سواء ويتركز دور الهيئة الأساسي الترخيص ، ثم مراقبة أداء المرخص لهم لمزاولة هذا النشاط للتحقق من التزامهم بتطبيق الضوابط المطلوبة بفعالية .

وستقدم الهيئة الدعم والحوافز اللازمة للمستثمرين في هذا القطاع ليتمكنوا من لعب دورهم الهام في تطوير وتسويق الرحلات والفعاليات والبرامج السياحية بشكل إيجابي ، وحرصاً لهذا العمل فقد صدر القرار الكريم رقم ٣٨٩٤ الصادر من سمو الأمين العام للهيئة العامة للسياحة والآثار بتاريخ

١٤٢٩ / ٦ / ٢٧ هـ ، يقضي بإنشاء اللجنة الاستشارية لمنظمي الرحلات السياحية ، ليساهم في التطوير والتنمية المستدامة لنشاط منظمي الرحلات السياحية .

ويقصد بمنظمي الرحلات السياحية (١) : هو أي شخص معنوي (شركة / مؤسسة) يقوم بتسويق خدمات سياحية بالجملة ، ومتخصصة بالمجموعات السياحية القادمة إلى المملكة أو المغادرة أو بالسياحة الداخلية أو بجميع هذه التخصصات ، وتقوم بشكل اعتيادي وبانتظام بتنظيم رحلات أو برامج سياحية مكونه من عنصرين أو أكثر من المكونات التالية وعرضها بسعر شامل على الجمهور :

- رحلات سياحية بمرافقة مرشد سياحي .
- جميع أنواع الإيواء السياحي .
- خدمات النقل والمواصلات ، بما فيها تأجير السيارات للسياح وإصدار رخص القيادة الدولية .
- خدمات التأمين على السفر .

فمنظم الرحلات السياحية هو المحرك الرئيس لتنمية وتحفيز وتطوير واستدامة صناعة السياحة من خلال إيجاد برامج وأنشطة سياحية متكاملة يقوم بتصميمها وتسويقها وتنفيذها مما يساعد على زيادة الحركة السياحية الداخلية واستمتاع السائح بتجربة سياحية متميزة وآمنة .

وينقسم منظمو الرحلات السياحية في المملكة العربية السعودية إلى عدة فئات () :

أ / تنظيم الرحلات السياحية المحلية :
وتقوم على تصميم وتنظيم برامج سياحية في نطاق جغرافي محدد (داخل منطقة إدارية واحدة) ، ولا يحق له الحصول على أذونات تأشيرات سياحية أو تسويق برامج سياحية خارج المملكة ، ويلتزم منظمو الرحلات السياحية في هذه الفئة بتقديم ضمان بنكي بقيمة (٢٥,٠٠٠) ريال .

ب / تنظيم الرحلات السياحية الداخلية :
وتقوم على تصميم وتنظيم برامج سياحية موجهة للسياح من داخل المملكة ، ولا يحق له الحصول على أذونات تأشيرات سياحية أو تسويق برامج سياحية خارج المملكة ، ويلتزم منظمو الرحلات السياحية في هذه الفئة بتقديم ضمان بنكي بقيمة (٥٠,٠٠٠) ريال .

ج / تنظيم الرحلات السياحية الوافدة :
وتقوم على تصميم وتنظيم و تسويق برامج سياحية موجهة لمجموعات سياحية قادمة من خارج المملكة ، ويحق له الحصول على أذونات تأشيرات

سياحية ، ويلتزم منظمو الرحلات السياحية في هذه الفئة بتقديم ضمان بنكي بقيمة (١٠٠,٠٠٠) ريال .

د / تنظيم الرحلات السياحية المغادرة لخارج المملكة :
وتقوم على تصميم وتنظيم برامج سياحية موجهة لمجموعات سياحية مغادرة لخارج المملكة ، ويلتزم منظمو الرحلات السياحية في هذه الفئة بتقديم ضمان بنكي بقيمة (٢٠٠,٠٠٠) ريال .

وأوضحت الهيئة العامة للسياحة والآثار بأن على منظمي الرحلات السياحي عدة شروط ومتطلبات للسلامة العمل في هذا النشاط ، وهي ما يلي :

- لا يجوز ممارسة نشاط تنظيم الرحلات السياحي إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الهيئة .
- يقوم طالب الترخيص بتعبئة النماذج الخاصة بذلك ، مع إرفاق كروكي لموقع مكتب ممارسة النشاط وصورة من عقد الإيجار أو صورة من صك الملكية ، بالإضافة إلى صورة من بطاقة الأحوال المدنية لطالب الترخيص ، وصورة من عقد تأسيس الشركة أو صورة من السجل التجاري إن وجد ، بالإضافة إلى شهادة (خلو سوابق) لمدير المنشأة ، معتمدة من الجهات المختصة في وزارة الداخلية .
- توقيع تعهد يتضمن الالتزام بإظهار رقم الترخيص على الإعلانات والمنشورات .

- يلتزم طالب الترخيص تقديم ضمان بنكي يختلف بناء على التصنيف ، وذلك لموائمة مع ما يقدم من خدمات سياحية لتغطية المخاطر المشمولة بنشاط منظم الرحلات السياحية ، وللهيئة تعديل قيمة الضمان متى دعت الحاجة لذلك ، على أن يصدر باسمها من بنك محلي معتمد من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي ، وتمتد صلاحيته لفترة لا تقل عن ستة أشهر بعد انتهاء صلاحية الترخيص ، ويجدد تلقائياً ولا يتم الإفراج عنه إلا بعد موافقة خطية من الهيئة أو في حالة انتهاء النشاط ، وذلك لضمان حقوق السياح أو مقدمي الخدمات السياحية عند التقصير في العمل أو الإخلال بالخدمة .
- يلتزم المرخص له باختيار وسائل النقل المناسبة والأمانة لسياح ذات المواصفات العالية والملائمة للظروف المناخية والجغرافية والمرخصة من وزارة النقل .

المطلب الرابع الإرشاد السياحي

الإرشاد السياحي هو مصطلح حديث النشأة إلا أنه يعتبر أحد الأنشطة الرئيسية الداعمة لنجاح السياحة ، ويعنى به قيادة وتنظيم وإدارة الرحلات السياحية ، وتنفيذ البرامج السياحية للسائح أو للمجموعة السياحية ، ومرافقتهم ورعايتهم منذ وصولهم حتى مغادرتهم، وتنظيم وترتيب وتسهيل تنقلهم وإقامتهم ومساعدتهم على ممارسة الأنماط والأنشطة السياحية المحددة في برامجهم، وتوفير المعلومات التوضيحية اللازمة للسائحين ومن الإرشاد

السياحي اشتق اسم المرشد السياحي الذي يتولى القيام بتنفيذ عمل الإرشاد السياحي. والإرشاد السياحي ظاهرة تاريخية قديمة، ارتبط وجودها بالسفر والتنقل، وقد حرص الناس في رحلاتهم وتنقلاتهم، منذ آلاف السنين، على اصطحاب دليل السفر القادر على إيصالهم إلى بغيتهم بأمان وسلام .

ومن هذا المنطلق أعدت الهيئة العامة للسياحة والآثار برنامج ترخيص المرشد السياحي في المملكة العربية السعودية ، وذلك لتفعيل دور المرشد السياحي ، وجعله أكثر احترافية ، ولإعطائه الفرصة لإظهار الوجه الحقيقي والمشرف للمملكة ، المتمثل في عراقة حضارتها وأرضها وأخلاق مجتمعها ، إضافة إلى أن البرنامج يسعى لإيصال المعلومات عن المواقع السياحية للسائح المحلي أو الوافد بطريقة صحيحة واحترافية ، ويشمل هذا البرنامج الترخيص لثلاث فئات من المرشدين السياحيين ، وهي : مرشد عام على المستوى الوطني ، ومرشد منطقة لكل منطقة من مناطق المملكة، ومرشد موقع لمواقع الجذب السياحي التي تتميز بها المملكة .

ويتبين أن الترخيص للمرشدين السياحيين هو توجه مهني للهيئة يأخذ الطابع الحرفي المتقن المبني على أسس علمية تساعد على تقنية الممارسة الإرشادية للأكفاء والمؤهلين من أبناء الوطن .

ويقصد بالمرشد السياحي^() : هو الشخص الحاصل على ترخيص من الهيئة العامة للسياحة والآثار لممارسة أعمال الإرشاد ومرافقة السياحي والزوار في أماكن الجذب السياحي في المملكة ، وتزويدهم بالمعلومات والشرح عنها .

ومن المشاهد أن المرشد السياحي بصورة عامة هو الذي يقوم بمرافقة السائحين والزوار والوفود إلى المدن أو المناطق أو المعالم والمنشآت والمواقع السياحية والتاريخية والأثرية ، ويزودهم بالمعلومات اللازمة عنها، والرد على استفساراتهم بمعلومات دقيقة وصحيحة وموضوعية وتجنب الإضافات والاجتهادات أو التعليقات والآراء الشخصية ، والبقاء معهم ومرافقتهم من تاريخ وصولهم حتى مغادرتهم ، كما يعمل على سلامة السائحين الذين يرافقهم ، والحفاظ على ممتلكاتهم وعدم تعريضهم لأي مضايقات ، ومقابل قيامه بهذه الأعمال يحصل المرشد السياحي على أجر مادي تحدده الأجهزة الرسمية ، أو يتفق بشأنه مع المنظمين للرحلات السياحية أو حتى مع السائحين أنفسهم () .

وينقسم المرشدون حسب الترخيص من الهيئة العامة للسياحة والآثار إلى الفئات التالية :

فئات الإرشاد السياحي :

- **مرشد عام :** وهو الشخص المرخص له الذي يشمل نطاق عمله كافة أنحاء المملكة ، ويتطلب مؤهل لا يقل عن الثانوية العامة ، مع إجادته للغة الإنجليزية أو أي لغة أجنبية أخرى .
- **مرشد محلي :** وهو الشخص المرخص له الذي يشمل نطاق عمله منطقة إدارية أو محافظة أو مدينة واحدة ، ويتطلب مؤهل لا يقل عن الكفاءة المتوسطة ، مع إجادته للغة الإنجليزية أو لغة أجنبية أخرى .

- **مرشد موقع** : وهو الشخص المرخص له من قبل الهيئة وينحصر عمله في موقع سياحي واحد ، ويتطلب إتقانه للقراءة والكتابة للغة العربية ، مع إلمامه بمجال عمله والموقع الذي سيعمل به .
ومن الواقع الذي تنتهجه الهيئة في اعتبار القطاع الخاص شريكاً رئيسياً في تطوير وتحسين الخدمات المقدمة ، وتهيئة البيئة المناسبة لنمو أي نشاط سياحي ، فقد دعت الحاجة إلى تشكيل كيان من القطاع الخاص يساند الهيئة على تطوير نشاط الإرشاد السياحي تحت مسمى [اللجنة الاستشارية للإرشاد السياحي] بحيث تضم عدد من المرشدين السياحيين المرخصين من قبل الهيئة ، وتكون تحت مظلة الهيئة من الناحية النظامية .

وحددت الهيئة العامة للسياحة والآثار عدة ضوابط وشروط لحصول المرشد السياحي على ترخيص لعمله ، وهي كما يلي :

شروط ترخيص الإرشاد السياحي () :

- أن يكون سعودي الجنسية ، وأن لا يقل عمره عن ٢١ عام .
- أن يكون حسن السيرة والسلوك ، ولم يسبق الحكم عليه بجرم يتنافى مع واجبات المهنة أو بجرم شائن أو عقوبة جنائية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة .
- أن يقدم شهادة تثبت أنه لائق طبياً وسالم من الأمراض والعايات التي تمنعه من أداء عمله كمرشد سياحي .
- أن يجتاز بنجاح الاختبارات و المقابلات الشخصية التي تقدمها الهيئة العامة للسياحة والآثار .

- أن يكون حاصلًا على دورة في الإسعافات الأولية .
- مدة الترخيص للمرشد السياحي سنة واحدة، ويعتبر المرشد تحت التجربة في السنة الأولى من عمله، ويلزم التقيد بطلب تجديد الترخيص من الهيئة قبل شهرين من نهايته .
- تقديم تعهد للالتزام بأداب المهنة وبجميع التعليمات المطلوبة .

كما حددت الهيئة العامة للسياحة والآثار عدد من الواجبات والضوابط التي لا بد للمرشد السياحي التقيد بها ، وهي على النحو التالي :

واجبات المرشد السياحي () :

- حضور جميع الدورات التي تدعو لها الهيئة العامة للسياحة والآثار .
- التقيد بمتطلبات المهنة والتعليمات ومراعاة المصلحة العامة والمواطنة الصادقة والسلوك العام .
- القيام بالمهام الموكلة له أثناء مرافقته للسياح من شرح وإعطاء معلومات وافية ودقيقة والالتزام بالمواعيد المحددة للبرنامج السياحي.
- أن يحمل البطاقة التي توضح مهنته كمرشد سياحي طوال فترة عمله على صدره وإظهارها لجهات الاختصاص عند طلبها والمحافظة عليها .
- إعادة بطاقة الترخيص لمزاولة مهنة الإرشاد السياحي في حال إلغائها أو حال تركه للعمل في هذا المجال إلى الهيئة العامة للسياحة والآثار .
- التقيد بأحكام النظام العام والآداب .

- الالتزام بالنزي السعودي عند قيامه بعمله كمرشد سياحي، ويمكن للمرشد السياحي ارتداء زي آخر مناسب في حالة مرافقة السياح في الرحلات البحرية أو البرية وغيرها .

كما بينت الهيئة الحالات التي يوقف بها المرشد السياحي عن العمل ، وهي كما يلي^١ :

- ١/ في حال انتهاء مدة ترخيصه وعدم تجديده من الهيئة .
- ٢/ إذا صدر قرار من الهيئة العامة للسياحة والآثار بوقف عمل المرشد السياحي لعدم التزامه بالشروط ، أو أدلى بمعلومات تضر بسمعة السياحة بالمملكة ، أو تكرر عدم التزامه بتنفيذ البرامج السياحية المتفق عليها ، أو طلب المرشد خطياً إعفائه من الاستمرار في العمل ، أو صدر حكم شرعي ضد المرشد السياحي بعقوبة جنائية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة .

فالإرشاد السياحي يلعب دوراً ناجحاً في الدعاية والترويج المباشر للتراث الحضاري والثقافي في بلده ، ويحقق ذلك من خلال المعلومات التي يزود السائحين بها عن بلده ، وقدرته على إظهار أهمية وجمال وتنوع المنتجات السياحية في بلده ، وتجد الإشارة هنا أن مزاوله مهنة الإرشاد السياحي ليست بالمهمة السهلة ، وبقدر المتعة الكبيرة التي توفرها هذه المهنة للمرشد السياحي بقدر ما تجعله غالباً يواجه صعوبات وعراقيل ومتاعب كبيرة ، فالمرشد السياحي الذي يستمتع بالسفر والرحلات والترفيه واكتساب صدقات وبناء علاقات جديدة ، تارة مع السائحين الذين يتعرف على بعض من ثقافتهم وتقاليدهم وعاداتهم ، وتارة أخرى مع بعض سكان المناطق التي

يقصدها للزيارة مرافقاً للسائحين ، يجد نفسه عاطلاً عن العمل في بعض الأحيان ، فالسياحة في كثير من البلدان لها مواسم معينة () .

المطلب الخامس المشاركة الاستثمارية المؤقتة

تعد المشاركة بالوقت عنصراً حيوياً من عناصر الأنشطة السياحية ومجالاتها المتعددة ، آخذة في الانتشار بصورة كبيرة وينمو نمواً مطرداً . والمشاركة بالوقت تتيح توزيع تكاليف الإنشاء والتأثيث والتشغيل والصيانة الدورية على أكثر من منافع واحد ، مما قد يخفف ويخفض التكاليف على المنتفعين (السياح) ، وخاصة أن السياحة لم تعد قاصرة على ذوي الدخل المرتفع ، وقد واجهت هذه الصناعة انتقادات كثيرة وانطباعات سيئة ، إلا أن مستقبل هذه الصناعة يمكن أن يكون مشرقاً من خلال تدخل الدولة لإحكام السيطرة على هذه الصناعة الوليدة والحماية للمالكين والمنتفعين والمستفيدين ، وذلك بوضع نظام المشاركة بالوقت ؛ وبإصدار اللوائح المناسبة بهدف وضع الضوابط التي يمكن أن تزيل الشك وتمنع الخلط لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع .

ولا شك أن تطبيق هذا النظام في المملكة سيساعد على إنعاش حركة السياحة بشكل عام ، بتطبيق نظام صارم وتهيئة بيئة صالحة لتطبيق هذا النظام ، والعمل على تعزيز دور القطاع الحكومي والخاص في هذا ، وهذا

ما دعا لصدور نظام المشاركة بالوقت في الوحدات العقارية السياحية^(١)، وكلفت الهيئة العامة للسياحة والآثار بالإشراف الكامل على تطبيق هذا النظام .

ويقصد بالمشاركة بالوقت : حق انتفاع شخص بوحدة عقارية سياحية لمدة محدودة ، أو قابلة للتحديد من السنة بموجب عقد المشاركة بالوقت ، ويقصد بعقد المشاركة بالوقت : عقد أو مجموعة عقود تبرم مقابل مبلغ مالي معين لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات ويتم بموجبها إنشاء حق انتفاع أو التنازل عنه أو أي حق آخر يتعلق باستعمال وحدة عقارية سياحية واحدة أو أكثر لمدة محددة أو قابلة للتحديد من السنة^(٢) .

ويفيد نظام المشاركة بالوقت وجوب الحصول على ترخيص لمزاولة النشاط من الهيئة العامة للسياحة والآثار بعد استيفائه للشروط الموضحة في اللائحة التنفيذية لهذا النظام^(٣) ، وهي كما يلي :

شروط ترخيص مزاولة نشاط المشاركة بالوقت^(٤) :

- أن يكون لدى مقدم الطلب سجل تجاري .
- أن يكون مقدم الطلب مالكاً للأرض المقام عليها العقار أو مستأجراً لها لمدة لا تقل عن عشرين سنة .
- تسديد المقابل المالي لدراسة طلب الترخيص والمقابل المالي للترخيص.
- التعاقد مع إدارة مؤهلة فنياً .

() / /

()

() (/) / /

()

- التأمين على العقار لدى شركة مرخص لها داخل المملكة ، ويشمل التأمين على الطرف الثالث على الأقل ، ضد كافة المخاطر بما فيها المخاطر الطبيعية .
- أن يتوفر في العقار الخدمة الفندقية بمستوى لا يقل عن درجة أربع نجوم بالنسبة للفنادق ، أو درجة أولى بالنسبة للشقق المفروشة .
- الحصول على الرخص النظامية اللازمة .
- تعيين مسؤول صرف للعقار .
- تقديم الضمانات المطلوبة لإصدار الترخيص وهي :
 - أ / أن يؤشر على صك الملكية من كتابة العدل وعلى سجله أن العقار يتضمن وحدات مخصصة لصالح نشاط المشاركة بالوقت ، ولا يجوز بيعه إلا بموجب خطاب من الهيئة بعدم الممانعة في بيع العقار .
 - ب/ تقديم ضمان بنكي قابلاً للصرف وساري المفعول طوال مدة الرخصة بمعدل خمسة وعشرين ألف ريال لكل وحدة مخصصة لهذا النشاط .
- كما لا يجوز الإعلان عن نشاط المشاركة بالوقت أو التسويق له ، ما لم يتضمن على رقم ترخيص الهيئة للجهة المعلنة ، بالإضافة إلى الحصول على مستند يشتمل على معلومات كاملة عن العقار المرتبط بالمشاركة بالوقت^() .

و تشمل هذه الأحكام على عقود المشاركة بالوقت التي تبرم في المملكة العربية السعودية ، أو التي تبرم خارج المملكة إن كان عقار المشاركة بالوقت موجوداً داخل المملكة^(١) .

شروط عقد المشاركة بالوقت :

- أن يكون مكتوباً باللغة العربية ، ولا يمنع ذلك من ترجمتها إلى لغات أخرى على أن تكون النسخة العربية هي المعتمدة .
- يعد مستند العقار جزءاً لا يتجزأ من عقد المشاركة بالوقت .
- أن يحرر العقد من ثلاث نسخ ، نسختان للبائع والمشتري ونسخة ترسل إلى الهيئة .
- التزام البائع بتوقيع العقود المحددة للوحدات السياحية .
- أن يشتمل العقد على ما يلي :
 - ١/ التاريخ والمقر الذي تم فيه توقيع العقد .
 - ٢/ اسم البائع وعنوانه ومقره الرئيس ، أو اسم الوكيل الشرعي ، ومعلومات سجله التجاري و عنوانه و أرقام هواتفه ، وتوقيعه وختمه على العقد .
 - ٣/ اسم المشتري وعنوانه وهويته .
 - ٤/ مكان وعنوان العقار والمرافق والخدمات الملحقة العقار ، مع إرفاق مخطط يوضح موقع الوحدة ضمن العقار ورقمها ، بالإضافة إلى رقم وتاريخ ترخيص المشاركة بالوقت .
 - ٥/ عدد الأسابيع المتفق عليها .
 - ٦/ وصف لمساحة الوحدة ومكوناتها .

٧/ المبلغ .

٨/ القواعد الإرشادية لإدارة العقار وصيانته وترميمه .

٩/ تحديد مدة الانتفاع بحق المشاركة بالوقت .

١٠/ بالإضافة إلى الضوابط والإرشادات التي تبين للمشتري حق الدفع و البيع و النقل والإلغاء والانسحاب من العقد^() .

ولا بد عند إلغاء ترخيص المشاركة بالوقت مجموعة إجراءات وضوابط لكي ينتهي معها النشاط ، وتبرأ بها الذمة المالية لكل الأطراف ، وهي كما يلي :

إلغاء الترخيص^() :

- التقدم بطلب إلغاء الترخيص إلى الهيئة العامة للسياحة والآثار .
- الإعلان في إحدى الصحف السعودية أن من لديه مطالبة ضد المرخص له أن يتقدم للهيئة بشكواه خلال فترة لا تزيد عن شهر .
- تقديم تعهد خطي بأنه قد تمت تسوية جميع الحقوق التي عليه .
- لا يتم صرف الضمان المالي إلا بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إنهاء الترخيص .

وإذا ما تم هذا فإن النشاط بالمشاركة بالوقت يكون قد انتهى بعد الإجراءات السابقة ، كما أن الذمة المالية لكل من البائع والمشتري

()

()

والجهة المشرفة عليهما (الهيئة العامة للسياحة والآثار) قد برئت وانقضت .

ويكون للهيئة العامة للسياحة والآثار سجلاً خاصاً لنشاط المشاركة بالوقت ، ويشتمل على بيانات تفصيلية عن عقود المشاركة بالوقت ، وطلبات التسجيل والترخيص للنشاط ، ومعلومات عن البائعين والمشتريين ، والعقارات الواقعة بالمملكة والمخصصة لهذا النشاط () .

الخاتمة

وتشتمل على :

- أبرز النتائج .

- التوصيات .

الخاتمة

وبحمد الله ومنه وفضله أضع لمساتي الأخيرة بعد رحلة موفقة عبر اتجاهين تتأرجح بين تفكر وتعقل في (أحكام الاستثمار السياحي) .

توصلت فيها إلى جملة من **النتائج** ، ومن أهمها :

_ أن الاستثمار السياحي في المنظور الإسلامي له أهمية بالغة كونه نشاطاً إنسانياً يتقيد بضوابط منهج الشرع وتوجيهاته وأدلته بحيث لا يفوت فيه واجب أو يتوصل به إلى محرم ديني أو دنيوي ، فالاستثمار في المجال السياحي أمر مشروع وله آثار إيجابية دينية ودنيوية بضوابطه الشرعية .

_ يُعرف الاستثمار السياحي بأنه : النشاط الذي تقوم به المؤسسات و المنشآت السياحية ، لتحقيق أهداف معينة من خلال نظريتي العرض والطلب .

_ أن للاستثمار السياحي ضوابط تختلف وتتميز وفقاً لاتجاهاته وغاياته تبدأ
باعتقاد الملكية المطلقة لله عز وجل للنفس البشرية أولاً ومن ثم الرزق
الناجم من الاستثمار ، ومن ثم اعتقاد ملكية الإنسان المقيدة للمال وأن له حق
التصرف فيه مادام في الإطار الشرعي ، ولمراعاة ذلك لا بد من الإيمان
بمبدأ الاستخلاف في الأرض والحرص على الانتفاع بالمال بما يعود عليه
بالنفع العميم ، والخير الكثير ، وهذا في إطار موافقة الاستثمار للفقهاء حتى
يصبغ الاستثمار بالصبغة الشرعية ويكون محققاً للمصلحة العامة النافعة
لل فرد والمجتمع ، شريطة الإيمان بحرية التنافس من خلال تجويد المادة
وهي المنافسة الشريفة فلا يعتمد إلى إلحاق الضرر بالآخرين على سبيل
المنافسة .

_ أن للاستثمار السياحي مجموعة من الالتزامات والمبادئ والقيم التي
توجه سلوك المستثمر للحفاظ على استدامة تنمية المال وعلى ديمومة تداوله
وسعيه للكسب المشروع ، فالمبدأ الأهم هو الصدق والتزام المسلم بقول
الحق حيث إنها بركة للمستثمر ورضى الله ثم حب الناس ورضاهم ، و لا
يقلّ مبدأ الأمانة أهمية في هذا المجال ؛ فالأمانة هي رأس مال المستثمر
والركن المتوقف عليه استثماره ، وقد جاءت عدة أدلة تبين أهمية الأمانة في
هذا الجانب وردّ كل حق إلى صاحبه قلّ أو كثر ، والوفاء لا يقلّ أهمية عن
سابقه وهو يمثل إحدى القواعد التي يقوم التبادل عليها بين أطراف
الاستثمار وذلك بملازمة طريق الموااساة ومحافظة العهود والوفاء بها ، ولا
يقلّ عنها مبدأ العدل والالتزام فيه والإنصاف وتجنب الظلم فهو من القيم
الشريفة التي أمر بها الإسلام في سائر تشريعاته لا سيم في الاستثمارات
السياحية .

_ أن للاستثمار السياحي خصائص ومميزات خاصة به ناشئة من الاهتمام والعناية التي توليها الهيئة العامة للسياحة والآثار لتطوير وتنمية السياحة في المملكة ، وتكمن هذه الخصائص في تبعية أنشطة ومجالات الاستثمار في القطاع السياحي إلى الهيئة العامة للسياحة والآثار ، وكونها المرجع النظامي لها ، بالإضافة إلى موافقة المجالات السياحية والأنشطة الاستثمارية في القطاع السياحي متوافقة مع الشريعة الإسلامية ؛ وذلك لإيجاد سياحة عفيفة نقية في بلاد الحرمين ، والعمل والتصرف بما يحقق المصلحة العامة ، كما يُعدّ اعتبار الأماكن السياحية والمواقع والمنشآت السياحية مصونة بحكم النظام خصيصةً من خصائص الاستثمار السياحي في المملكة ، حيث جرم النظام المعتدي عليها و مشوهها و العابث بها ، بالإضافة إلى سعي الهيئة العامة للسياحة والآثار لاعتماد ميزانية خاصة بالاستثمار السياحي ، لإعلانه وترويجه ودعوة وتشجيع القطاع الخاص للمشاركة به .

_ تتعدد مجالات و أنشطة الاستثمار السياحي في المملكة العربية السعودية بتعدد أشكال السياحة فيها ، بالإضافة إلى تعدد أنماط ورغبات السياح سواء من مواطنين أو مقيمين أو من خارج الدولة ، فمنها الإيواء السياحي بتعدد أنماطه ، وكذا مكاتب ووكالات السياحة والسفر بتعدد أعمالها ، بالإضافة إلى تنظيم الرحلات السياحية باختلاف فئاتها ، وكذلك مجال الإرشاد السياحي بتعدد أشكاله وأقسامه ، بالإضافة إلى المشاركة الاستثمارية المؤقتة التي بدأت تنمو وتنتشر بصورة كبيرة في المملكة ، مما يساعد على إنعاش الحركة السياحية فيها .

التوصيات :

على ضوء ما أسفر عنه البحث فقد برزت عدة مقترحات ، وهي كما يأتي:
_ ضرورة إنشاء صندوق للتنمية السياحية ، وذلك لتيسير الحصول على الأموال اللازمة لمواجهة متطلبات القطاع السياحي بعمولات منخفضة وشروط ميسرة ، وتوجيه التمويل إلى المشروعات السياحية الجديدة ؛ وذلك نظراً لحدائثة النشاط السياحي في المملكة وارتفاع درجة المخاطرة الاستثمارية فيه .

_ نشر الوعي بأهمية السياحة الداخلية ، وذلك بإعداد برامج توعوية ونشرها بين الفئات المختلفة من المواطنين في جميع مناطق المملكة من خلال وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة والمسموعة للتعريف بأهمية السياحة الداخلية ، ودور المواطنين في تنشيطها .

_ توحيد ومرونة الاشتراطات والإجراءات الخاصة بتصاريح المشاريع والمنشآت السياحية بين الدفاع المدني والهيئة العامة للسياحة والآثار و الأمانة العامة ومكاتب العمل .

_ تخصيص الأراضي والمواقع الحكومية المعتمدة بكونها ذات مقومات سياحية ، وذلك لإقامة المشروعات السياحية ، وإيجاد جهات سياحية متكاملة .

هذا والله أعلم ..

فقد كانت رحلتي جاهدة للارتقاء لأعلى درجات العقل ومعراج الأفكار، فما
هذا إلا جهد مقل ولا ندعي فيه الكمال ولكن عذرنا أننا بذلنا قصارى جهدنا
فان أصبنا فذاك مرادنا وإن أخطأنا فلنا شرف التعلم .

الفهارس

- فهرس الآيات.

- فهرس الأحاديث.

- فهرس الأعلام .

- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات

الصفحة	رقم الآية	السورة
		البقرة:
٤٨	١٩٨	﴿ يَا اللَّهُ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ ﴾
١٨	٢٢٠	﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾
١٨	٢٦٧	﴿ الْأَعْرَابُ الْأَفْئَاتُ الْبَوَائِبُ يُوسُفُ بْنُ زَيْنَبَ هُوَ يُوسُفُ بْنُ زَيْنَبَ ابْنَاهُ مِنْهُ ﴾
٦٠	٢٧٩	﴿ الْفَتِيخُ لِلْمُجْرِمَاتِ فِي الدَّارَاتِ الْخَالِيَةِ ﴾
		آل عمران :
٦٠	١٤	﴿ طَلَبْنَا الْأَنْبِيَاءَ لِلْحَقِّ الْمُؤْمِنُونَ الْبَنُونَ الْفُرْقَانِ الشُّعْرَاءُ ﴾

		قال تعالى: ﴿بِسْمِ﴾
		النحل:
٥٠	١٤	﴿الْأَخْفَقُ مَجْمَعُ الْفَتِيحِ لِلْمُجْرَاتِ فِي الدَّارَاتِ﴾
٨٨	٩٠	﴿الرَّحِيمِ﴾
		الإسراء:
٨٣	٣٤	﴿الْبَنَاتِ الْإِخْفَقُ مَجْمَعُ الْفَتِيحِ لِلْمُجْرَاتِ فِي الدَّارَاتِ﴾
		مريم:
٧٣	٣٤	﴿قَالَ تَعَالَى﴾ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ صَدَقَ﴾
٧٤	٥٤	﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ﴾
		﴿الرَّحِيمِ قَالَ تَعَالَى﴾
٧٤	٥٦	﴿بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾
		الحج:
٣٢	٢٧	﴿سُوْرًا﴾
		المؤمنون:
٧٩	٨	﴿﴾
		النور:
٥٧	٣٣	﴿﴾
		العنكبوت:
٥٨	١٧	﴿الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾

		الأحزاب:
٧٤	٣٥	﴿الْعَنْكَبُوتِ الرَّؤُفِ﴾
٧٩	٧٢	﴿فِي الدَّارَاتِ الْبَطْنِ الْبَحْرِ الْبَحْرِ التَّحْنِ الْوَالِقِي﴾
٢	٧١-٧٠	﴿الْفُرْقَانِ الشَّعْرَاءِ التَّمَكِّ الْقَضْرِ الْعَنْكَبُوتِ الرَّؤُفِ﴾

		لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ أَخْرَجَهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ
		﴿
		محمد:
٧٤	٢١	﴿ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾
		الذاريات :
٥٩	٢٢	﴿ الْقَصَصِ الْعَنْكَبُوتِ الْبُورِ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ أَخْرَجَهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ﴾
		الحديد:
٦٣	٧	﴿ الْأَنْفَالِ الْبَقَرَةِ يُؤْتِيهَا هُوًّا يُؤْتِيهَا الرَّحْمَةُ ﴾
٨٨	٢٥	﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾
		الجمعة قال تعالى : ﴿
		الجمعة:
٤٧	١٠	﴿ تَعَالَى ﴾ ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ ﴾
		التحریم:
٢٣	٥	﴿ الْقَصَصِ الْعَنْكَبُوتِ الْبُورِ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ أَخْرَجَهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ﴾
		﴿
		الملك:
٤٢	١٥	﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قَالَ تَعَالَى ﴾ ﴿
		المزمل:
٤٨	٢٠	﴿ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾
		المطففين:
٨٣	٣-١	﴿ فَضَلَّتْ السَّمُورُ الدُّجَانُ الْخَائِثَةُ الْأَحْقَفُ مُحَمَّدٌ الْبَيْتُ الْخَجْرَاتِ ﴾
		قريش:
٤٦	٢-١	﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾
		قال تعالى : ﴿

فهرس الأحادس

الصفحة	الحديث	م
٨٠	حديث (أد الأمانة إلى من ائتمك ...)	١
٤٥	الأثر (اصلحوا أموالكم التي رزقكم الله ...)	٢
٨٠	حديث (أنا ثالث الشريكين ما لم يخن)	٣
٨٤	حديث (آية المنافق ثلاث ...)	٤
٧٨	حديث (الأمانة مغنماً)	٥
٥١	حديث (إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة ...)	٦
٦٩	حديث (إن الله هو المسعر القابض الباسط ...)	٧
٨٥	حديث (إن أطيب الكسب كسب التجار ...)	٨
١٨	حديث (إن أولادكم من أطيب كسبكم ...)	٩
٧٦	حديث (إن التجار هم الفجار ...)	١٠
٦٨	حديث (إنما الأعمال بالنيات ...)	١١
٧٥	حديث (إياكم وكثرة الحلف في البيع ...)	١٢
٧٦	حديث (البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ...)	١٣
٧٧	حديث (التاجر الصديق الأمين مع النبيين ...)	١٤
٧٥	حديث (الحلف منفقة للسلعة ممحقة للبركة)	١٥
٢٤	حديث (سياحة أمتي الجهاد في سبيل الله)	١٦
٢٣	حديث (السائحون هم الصائمون)	١٧
٨٩	حديث (الظلم ظلمات يوم القيامة ...)	١٨
٦٠	حديث (فإن دماءكم و أموالكم و أعراضكم عليكم ...)	١٩
٦٤	حديث (لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل ...)	٢٠
٣٢	حديث (لا تشد الرحال إلا إلى ثلاث مساجد)	٢١
٦٨	حديث (لا ضرر ولا ضرار)	٢٢

٨٤	حديث (لكل غادر يوم القيامة لواء ...)	٢٣
٦٠	حديث (لو كان لابن آدم واديان من مال ...)	٢٤
٥٢	حديث (ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً ..)	٢٥
٥٣	حديث (من أحيا أرضاً فهي له)	٢٦
٥٢	حديث (من باع داراً أو عقاراً فلم يجعل ثمنها ...)	٢٧
١٨	حديث (من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب ..)	٢٨
٤٥	الأثر (من كان له مال فليصلحه)	٢٩
٦٩	حديث (يأتي على الناس زمان لا يبالي الرجل من أين أصاب المال ..)	٣٠
٨٩	حديث (يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي ...)	٣١

فهرس الأعلام

الصفحة	العلم
٦٤	أبو برزة الأسلمي
١٧	أبو حامد الغزالي
٤٥	أبو الحسن الماوردي
١٥	أبو الحسين أحمد بن فارس الرازي
٨٩	أبو ذر الغفاري
١٧	شيخ الإسلام ابن تيمية
٢٢	ابن جرير الطبري
٢٥	ابن حجر العسقلاني
١٩	ابن قدامة
٤٧	ابن كثير
٦٣	أبي السعود العمادي
١٥	أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور
٧٥	أبي قتادة الأنصاري
٧٥	أبي هريرة
٦٥	أنس بن مالك
١٧	برهان الدين المرغيناني
١٨	الباجي المالكي
٥٢	حذيفة بن اليمان
٢٤	الحسن البصري
٢٤	سعيد بن جبير
٩٣	الأمير سلطان بن سلمان آل سعود
٢٥	الشوكاني

٤٩	فخر الدين الرازي
٢٣	عبد الله بن عباس
٨٩	عبد الله بن عمر بن الخطاب
٩٣	الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود
٢٣	عبد الله بن مسعود
٤٧	عراك الغفاري المدني
٦٧	عمر بن الخطاب
١٩	علاء الدين الكاساني الحنفي
١٥	مجد الدين محمد الفيروز آبادي
١٩	محمد بن الحسن الشيباني
٧٥	الإمام النووي

فهرس المراجع

- أدب الدنيا والدين ، أبو الحسن علي البغدادي الماوردي ، تحقيق محمد فتحي أبو بكر ، الناشر دار الريان للتراث ، ١٤٠٨ هـ ، ط ١ .
- أصول الاقتصاد التحليلي ، د/ صبري أبو زيد ، الناشر مكتبة عبد الدائم ، ١٩٩٤ م .
- أصول الفقه ، فاضل عبد الواحد عبد الرحمن ، دار الميسرة للطباعة والنشر ، ٢٠٠٤ م .
- الأحكام السلطانية ، أبو الحسن علي البغدادي الماوردي ، الناشر دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٥ م .
- الأشباه والنظائر ، عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي ، دار الكتب العلمية ، ١٤٠٤ هـ ، ط ١ .
- إحياء علوم الدين ، أبو حامد الغزالي ، الناشر دار الفكر ، ١٤١٤ هـ .
- إدارة الاستثمارات ، د/ محمد مطر ، الناشر دار الوراق ، ١٩٩٩ م .
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن العظيم ، أبو السعود ، الناشر دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- إصلاح المال ، ابن أبي الدنيا ، تحقيق : مصطفى القضاة ، الناشر دار الوفاء للطباعة والنشر ، ١٤١٠ هـ .
- الإرشاد السياحي ما بين النظرية والتطبيق ، أسامة الفاعروي ، الناشر مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦ م .
- الاستثمار _ أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي _ ، مصطفى قطب سانو ، الناشر دار النفائس ، ٢٠٠٠ م ، ط ١ .

- الاستثمار وضوابطه في الفقه الإسلامي ، حسان محمود عرار ، تحقيق د/ يوسف الشبيلي ، الناشر دار ابن الجوزي ، ١٤٣٢هـ ، ط ١ .
- الاستثمار والتسويق السياحي ، د/ رعد مجيد العاني ، كنوز المعرفة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨م .
- تاج العروس من جواهر القاموس ، المرتضى الزبيدي ، تحقيق : عبد الحليم الطحاوي ، الناشر دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- تذكرة الحفاظ ، شمس الدين الذهبي ، الناشر دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٩هـ .
- تفسير التحرير والتنوير ، محمد عاشور ، دار سحنون للنشر والتوزيع ، تونس ، ١٩٩٧م .
- تفسير القرآن الكريم ، ابن كثير ، دار طيبة للنشر ، ٢٠٠٢م .
- التأثيرات الاجتماعية والثقافية للسياحة في المجتمع المحلي ، هالة الرفاعي ، نشر عن طريق الملتقى للإبداع والتنمية ، ١٩٩٨م .
- التساهل مع غير المسلمين [مظاهره وآثره] ، د/ عبد الله بن إبراهيم الطريقي ، الناشر دار الوطن ، ١٤١٣هـ .
- التفسير الكبير ، فخر الدين الرازي ، الناشر دار الكتب العلمية ، ٢٠٠٤م .
- التعريفات ، علي الجرجاني ، الناشر دار الكتاب العربي ، ١٤٠٥هـ ، ط ١ .
- التنمية السياحية ، نشوى فؤاد عطا الله ، الناشر دار الوفاء ، ٢٠٠٨م .

- التنمية السياحية في الاقتصاد الإسلامي ، د/ إبراهيم فؤاد خوجه ، الناشر كنوز المعرفة ، ١٤٣٣ هـ .
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ابن جرير الطبري ، تحقيق الشيخ عبد الله التركي ، الناشر هجر للطباعة والنشر ، ٢٠٠١ م .
- الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي ، الناشر دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩٨ م .
- الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية ، حسين هلالى ، الناشر دار النهضة العربية ، ١٩٩٩ م .
- الجواهر الحسان في تفسير القرآن ، عبد الرحمن الثعالبي ، الناشر مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت .
- دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي ، د/ يوسف القرضاوي ، الناشر مؤسسة الرسالة ، ١٤١٧ هـ .
- زاد المسير في علم التفسير ، عبد الرحمن الجوزي ، الناشر المكتب الإسلامي ، ١٤٠٤ هـ ، ط ٣ .
- سنن الترمذي ، تحقيق : عبد الرحمن العثمان ، الناشر دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٠ هـ .
- سير أعلام النبلاء ، شمس الدين الذهبي ، الناشر مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- السياحة البيئية ، محسن الخضيرى ، الناشر مجموعة النيل العربية ، ٢٠٠٥ م .
- السياحة في المملكة العربية السعودية ، د/ سلطان الثقفي ، الطبعة الأولى ، الناشر أركان الخليج ، ١٤١٧ هـ .

- السياحة في اليمن ، د/ محمد العروسي ، الناشر المتفوقون للطباعة والنشر ، ٢٠٠٧ م .
- شركات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي ، د/ خلف النمري ، الناشر مؤسسة شباب الجامعة ، ٢٠٠٠ م .
- صناعة السياحة ، د/ محمود الزوكة ، الناشر دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٤ م .
- الصحاح ، إسماعيل الجوهري ، الناشر دار العلم ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩ هـ .
- فتح الباري ، ابن حجر العسقلاني ، تحقيق / عبد القادر شيبية الحمد ، الناشر مكتبة العبيكان ، الرياض .
- فتح القدير ، الإمام الشوكاني ، الناشر دار المعرفة ، ٢٠٠٤ م .
- قاعدة الأصل في الأشياء الإباحة ، د/ أحمد الضويحي ، دامة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤٢٨ هـ .
- قضايا اللهو والترفيه بين الحاجة النفسية والضوابط الشرعية ، مادون رشيد ، الناشر دار طيبة ، ١٩٩٨ م .
- القاموس المحيط ، الفيروزآبادي ، الناشر دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ .
- القواعد الفقهية ، د/ يعقوب الباحسين ، ط ٢ ، مكتبة الرشد ، ١٤٢٠ هـ ، الرياض .
- القواعد الفقهية الكبرى وما تفرع منها ، د/ صالح بن غانم السدلان ، الناشر دار بلنسية للنشر والتوزيع ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ .
- لسان العرب ، ابن منظور ، الناشر دار صادر ، بيروت ، ٢٠٠٣ م .

- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، جمع عبد الرحمن النجدي الحنبلي ، الناشر دار عالم الكتب ، ١٤١٢ هـ .
- مسند الشهاب ، أبو عبد الله محمد بن سلامة القضاعي ، تحقيق : حمدي السلفي ، الناشر: مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤٠٧ هـ .
- مفاتيح الغيب ، فخر الدين الرازي ، الناشر دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٢٠ هـ .
- مفهوم السياحة في ضوء الإسلام ، خالد الشبانة ، ط ١ ، الناشر دار العصيمي ، ٢٠١٢ م .
- معجم مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس ، تحقيق عبد السلام هارون ، الناشر دار الجيل ، بيروت .
- مناخ وحوافز الاستثمار السياحي في الدول العربية ، تقرير منظمة السياحة العربية ، الرياض ، ٢٠٠٩ م .
- المال في الإسلام ، محمود البابلي ، الناشر العالمية للكتاب ، ١٩٨٢ م .
- المجموع شرح المذهب ، النووي ، تحقيق : د/ محمود مطرجي ، الطبعة الأولى ، دار الفكر للطباعة والنشر ، ١٩٩٦ م .
- المستدرك على الصحيحين ، الحاكم النيسابوري ، الناشر دار المعرفة ، ١٩٩٨ م .
- المصباح المبين في غريب الشرح الكبير ، أحمد الفيومي ، الناشر المكتبة العلمية ، بيروت .
- المغني ، ابن قدامة ، الناشر دار عالم الكتب ، الرياض ، ١٤٠٠ هـ .

- المنتقى شرح المؤطأ ، الباجي المالكي ، الناشر دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، ط ٢ .
- المنهاج (شرح صحيح مسلم) ، النووي ، تحقيق : خليل مأمون ، الناشر دار المعرفة ، ١٤١٤ هـ .
- الموسوعة العربية الميسرة ، إشراف محمد شفيق غربال ، الناشر دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٦٥ م .
- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار ، الشوكاني ، الناشر دار الحديث ، ١٤١٣ هـ .
- النظام الاقتصادي في الإسلام ، د/ عمر المرزوقي - د/ عبد الله السعيد - د/ عبد الله الناصر - د/ أحمد الحربي - د/ محمد المقرن ، الطبعة الخامسة ، الناشر مكتبة الرشد ، ١٤٣١ هـ .
- النهاية في غريب الحديث ، لأبي السعادات ، مراجعة : طاهر الزاوي _ محمود الطناحي ، الناشر دار الفكر ، ١٣٩٩ هـ .
- الهداية شرح البداية ، أبو الحسن علي بن أبي بكر المرغياني ، الناشر المكتبة الإسلامية .
- تنظيم الهيئة العامة للسياحة والآثار ، الصادر في ١٤٢٩ هـ .
- نظام الفنادق والوحدات السكنية ، الصادر عام ١٣٩٥ هـ .
- نظام المشاركة بالوقت في الوحدات العقارية السياحية ، الصادر عام ١٤٢٧ هـ . اللائحة التنفيذية لنظام الفنادق ، الصادرة عام ١٣٩٧ هـ .
- اللائحة المنظمة للوحدات السكنية ، الصادرة عام ١٤٢١ هـ .
- اللائحة المنظمة لعمل شركات الطيران ووكالات السياحة والسفر والشحن الجوي .

- اللائحة التنفيذية لنظام المشاركة بالوقت في الوحدات العقارية السياحية ، الصادرة عام ١٤٢٨ هـ .
- دليل الترخيص لمرافق الإيواء السياحي ، الإدارة العامة للتراخيص والجودة ، الهيئة العامة للسياحة والآثار .
- دليل المستثمر لنشاط تنظيم الرحلات السياحية ، الإدارة العامة للتراخيص والجودة ، الهيئة العامة للسياحة والآثار .
- دليل المستثمر لممارسي نشاط وكالات السياحة والسفر ، الإدارة العامة للتراخيص والجودة ، الهيئة العامة للسياحة والآثار .
- مجلة الدعوة ، مؤسسة الدعوة الإسلامية الصحفية ، العدد [١٧٥٢] ، ربيع الآخر ١٤٢١ هـ .
- جريدة الشرق الأوسط ، العدد [٩٩٩٧] ، ربيع الأول ١٤٢٧ هـ .
- جريدة الاقتصادية ، العدد [٦٩٩١] محرم ١٤٣٢ هـ ، و [٦٦٥٤] صفر ١٤٣٣ هـ .

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٢	المقدمة
١٤	التمهيد
١٥	المبحث الأول: مفهوم الاستثمار
٢١	المبحث الثاني: مفهوم السياحة
٢٧	المبحث الثالث: مفهوم الاستثمار السياحي
٣٠	المبحث الرابع: أهمية الاستثمار السياحي في المملكة العربية السعودية
٣٨	الفصل الأول: أحكام الاستثمار السياحي في الفقه الإسلامي
٣٩	المبحث الأول: حكم الاستثمار السياحي وأدلة مشروعيته
٤٠	المطلب الأول: حكم السياحة
٤٤	المطلب الثاني: موقف الفقه الإسلامي من الاستثمار السياحي
٤٧	المطلب الثالث: الأدلة على مشروعية الاستثمار السياحي
٥٤	المبحث الثاني: ضوابط الاستثمار السياحي
٥٧	المطلب الأول: اعتقاد الملكية المطلقة لله – عز وجل-
٦٠	المطلب الثاني: ملكية الإنسان المقيدة للمال
٦٢	المطلب الثالث: الإيمان بمبدأ الاستخلاف في الأرض
٦٥	المطلب الرابع: الإيمان بحرية المنافسة
٦٨	المطلب الخامس: موافقة الاستثمار السياحي للفقه الإسلامي
٧١	المبحث الثالث: التزامات الاستثمار السياحي
٧٣	المطلب الأول: الالتزام بمبدأ الصدق
٧٨	المطلب الثاني: الالتزام بمبدأ الأمانة
٨٢	المطلب الثالث: الالتزام بالوفاء
٨٧	المطلب الرابع: الالتزام بالعدل

٩٠	الفصل الثاني: أحكام الاستثمار السياحي في النظام
٩٣	المبحث الأول: خصائص الاستثمار السياحي
٩٤	المطلب الأول : التبعية لهيئة مستقلة
٩٨	المطلب الثاني: توافق الاستثمار السياحي مع الشريعة الإسلامية
١٠١	المطلب الثالث: اعتبار الأماكن المستثمرة سياحياً مصونة بحكم النظام
١٠٣	المطلب الرابع: وجود ميزانية مستقلة
١٠٧	المبحث الثاني: مجالات الاستثمار السياحي
١٠٨	المطلب الأول: الإيواء السياحي
١١٣	المطلب الثاني: وكالات السياحة والسفر
١١٧	المطلب الثالث: تنظيم الرحلات السياحية
١٢٢	المطلب الرابع: الإرشاد السياحي
١٢٨	المطلب الخامس: المشاركة الاستثمارية المؤقتة
١٣٣	الخاتمة
١٣٨	الفهارس
١٣٩	فهرس الآيات
١٤٢	فهرس الأحاديث
١٤٤	فهرس الأعلام
١٤٦	فهرس المراجع
١٥٣	فهرس الموضوعات